



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الخامسة - الدورة الربيعية 2008م - العدد: 02

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 27 ربيع الأول 1429
الموافق 03 أفريل 2008

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 27 ربيع الثاني 1429

الموافق 03 ماي 2008

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الثالثة ص 03

■ أسئلة شفوية.

2. ملحق ص 29

■ أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الخميس 27 ربيع الأول 1429
الموافق 03 أفريل 2008

إلى السيد رئيس الحكومة ولكن نفع من باب التقدير كونه المسؤول عن الحكومة وكذلك في حالة تعدد الاختصاص باعتباره أيضا المخول لإحالة السؤال على هذا الوزير أو ذاك ولكن عندما يتعلق السؤال الشفوي بقطاع معين وصاحبه معروف ينبغي أن يوجه مباشرة إلى الوزير المعني وكذا مراسلة دعوة الحضور للإجابة على السؤال. هذا مجرد توضيح، بودنا أن يؤخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار مستقبلا عند طرح وتوجيه الأسئلة الشفوية؛ الكلمة الآن للسيد فريد هباز.

السيد فريد هباز: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي الوزراء،
زميلاتي زملائي،
رجال الإعلام والصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادة 68 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم علاقة البرلمان والحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أضع بين يدي السيد معالي رئيس الحكومة السؤال الشفوي الآتي نصه، - وأتشرف بوجود معالي الوزراء للإجابة على هذا السؤال - لقد طالعنا جملة من التقارير سواء من وزارة البيئة أو من المدير العام لسوناطراك أو من بعض وسائل الإعلام كجريدة الخبر اليومي في عددها 5210 الصادر يوم الأحد 06 جانفي تحت رقم 05 على أن سوناطراك تدق ناقوس الخطر (مدارس وبناءات وإدارات وثكنات ومساجد فوق أنابيب المحروقات).

معالي الوزير،

الموضوع مثير للدهشة! والمؤكد أن البناءات

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير السكن والعمران؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية؛ مكلف بالجماعات المحلية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتحت الجلسة على الساعة
الحادية عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم وكذا برجال الإعلام المتواجدين معنا اليوم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة توجيه مجموعة من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمة إلى عدد من أعضاء الحكومة حول قطاعات مختلفة وسماع ردود السادة الوزراء عليها؛ ومباشرة ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد فريد هباز، عضو مجلس الأمة ل طرح سؤاله الشفوي الموجه إلى السيد رئيس الحكومة.

قبل ذلك، بودي أن أوضح للزميلات والزملاء أن الأسئلة الشفوية توجه مباشرة إلى الوزراء المعنيين بالقطاع، في حين أن السيد رئيس الحكومة يكون - دستوريا - معنيا عندما يتعلق الأمر بتوجيه ما يسمى بالاستجواب، طبعا جرت العادة العمل عندنا أننا نوجه - تساهلا - مراسلات دعوة الحضور

اطلع عليها في مقال صحفي نشر في جريدة وأود التذكير بأنه قد سبق وأن تفضل بتسمية هذه الجريدة، وأود التذكير في البداية أن هذه الظاهرة موجودة فعلا غير أنها ليست بالحجم الذي وصفت به.

بالطبع نحن لا نجهل وجود هذه الظاهرة التي تعود في الواقع إلى عدة سنوات وهي نتيجة لعدم الانتظام في البناء والتعمير في وقت لم تكن هناك قوانين متكاملة وصارمة خاصة بالتهيئة والتعمير موجودة أو سارية المفعول.

ففي سنة 1990، تم إصدار القانون 90 - 29 المتعلق بالتهيئة والتعمير غير أن إعداد أدوات التعمير التي نص عليها تطلبت عشرات كاملة ولا يزال عدد منها في طور التحضير.

وبخصوص هذه الأدوات؛ وأعني بالخصوص المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS).

ولعلكم تعلمون - حضرات الإخوة - أن الظروف التي عرفتتها البلاد خلال التسعينيات وما واكبها من أزمات ومشاكل وعسر، تسببت بدورها في تسجيل عدد معتبر من الحالات التي تخالف قواعد التعمير والتي أصبح علاجها من الأولويات نظرا لإمكانية تعرضها لأخطار بمختلف الدرجات.

وأطمئن السيد عضو مجلس الأمة ومن خلاله السيدات والسادة أعضاء هذه الهيئة المحترمة أن الدولة تولي هذا الموضوع اهتماما بالغا، بدليل أن الحكومة قامت بتدعيم وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لوضع حد نهائي لانتشار هذه الظاهرة من خلال:

- إصدار القانون رقم 04 - 05 المعدل والمتمم للقانون رقم 90 - 29 الذي أدرج إلزامية وضرورة تحديد المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية في أدوات التعمير.

وفي نفس السياق أشير إلى أن الحكومة صادقت مؤخرا على مشروع القانون الذي يُعرض حاليا على المجلس الشعبي الوطني والذي سوف يُقدم كذلك أمام مجلسكم الموقر بخصوص مطابقة

الرسمية خضعت للدراسات سواء لموقع الإنجاز أو مضمونه، هذه من ناحية؛ والمؤكد أيضا أن هناك أجهزة رقابة ومتابعة على جميع المستويات تخص إقامة هذه المنشآت المتنوعة التي شيدت فوق أنابيب الغاز.

معالي الوزير،

ماهي الإجراءات الاستعجالية المتخذة من طرف الحكومة لحماية المواطنين - ونحن نمثلهم! - من هذا الخطر الداهم وحماية مؤسساتنا الاستراتيجية التي شيدت فوق براكين جامدة، ومتى يبدأ العمل بتسليم شهادة المطابقة لكل البناءات والإنجازات لوضع حد لمثل هذه القضايا الخطيرة؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد هباز، فعلا السؤال في غاية الأهمية والحكومة وكلت في الموضوع السيد وزير العلاقات مع البرلمان ليرد على مضمون السؤال الذي طرح قبل قليل فليفضل.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان: شكرا السيد الرئيس، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، قبل أن أجيب على سؤال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، الحكومة - سيدي الرئيس - على أتم الاستعداد لتجيب على كل انشغالات السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين ويبقى توجيه الأسئلة من صلاحياتكم كمكتب لكن أود أن أؤكد أيضا أن ممثل الحكومة أمام البرلمان هو وزير العلاقات مع البرلمان ومفوض أن يجيب باسم رئيس الحكومة أو باسم أي وزير يتعدّر عليه الحضور، هذا توضيح - السيد الرئيس - أود أن أقدمه قبل أن أشرع في الإجابة.

أشكر السيد فريد هباز المحترم جزيل الشكر على السؤال الذي طرحه والمتعلق بوضعية المباني والمنشآت التي تكون قد شيدت فوق أنابيب المحروقات والتي أثارت دهشته بعد أن

خلال نقلها خارج منطقة التنقيب عن المحروقات، بموجب مرسوم صدر سنة 2006. أما بالنسبة للسكنات التي شيدت فوق قنوات الطاقة، فستعالج بطريقتين: - تحويل السكنات إذا كان عددها ضئيلاً؛ - إمكانية تغيير مسار الأنابيب في حالة المجمعات السكنية الكبرى.

وفي كل الأحوال فإن السلطات المعنية - السلطات المحلية بطبيعة الحال - وبالتنسيق مع مصالح شركة سوناطراك، تسهر على دراسة هذا الموضوع لإيجاد الحل الأنجع على أساس دراسة الموضوع حسب كل حالة وفي كل ولاية، هذا من جهة.

مرة أخرى أجدد شكري للسيد فريد هباز عضو مجلس الأمة على انشغاله وقلقه على مثل هذه الوضعيات وأود أن أوضح أمراً بهذه المناسبة - السيد الرئيس - ففي إطار تغطية أو متابعة الصحافة لهذا الموضوع الحساس، تطرقت أمس صحيفة يومية أخرى إلى تناول هذا الموضوع وأنه سي طرح أمام حضرات السادة أعضاء مجلس الأمة اليوم وأوردت أن سوناطراك خصصت 01.8 مليار دولار لمعالجة هذه القضية، أود التوضيح بهذه المناسبة أن 01.8 مليار دولار الذي خصصته سوناطراك إنما هو اعتماد مالي موجه أساساً لمنطقة سكيكدة - ومنطقة سكيكدة أنتم تعلمون ما حدث بها من هزات وانفجارات ومنطقتها الصناعية احتلها السكان وسكنوا فيها منذ أمد بعيد - خصص هذا المبلغ لترحيل السكان في المنطقة الصناعية سكيكدة والتي هي مصنفة بأنها منطقة ذات مخاطر كبرى، وتمت العملية وأنجزت. مرة أخرى أجدد شكري وتقديري للأخ فريد هباز، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد وزير العلاقات مع البرلمان، أسأل السيد فريد إن كان يريد أخذ الكلمة مجدداً للتعقيب على موضوع الرد فليتفضل بأخذ الكلمة.

المباني من أجل إتمام إنجازها. ويحدد هذا القانون كيفية وقواعد تسوية المباني التي شيدت بدون رخصة البناء والحالات الخاصة التي لا يمكن تسويتها ومن بينها تلك التي أنجزت في المناطق المعرضة للأخطار التكنولوجية. - إصدار القانون رقم 04 - 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة. ويهدف هذا القانون إلى ضمان حماية أوسع للأشخاص والممتلكات من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية. ومن بين ما جاء فيه هو منع البناء منعاً باتاً في المناطق المعرضة للأخطار ونذكر منها: - مساحات حماية المناطق والوحدات الصناعية أو الطاقوية ذات الخطورة؛

- أراضي امتداد قنوات المحروقات أو جلب الطاقة التي ينجر عن إتلافها أو قطعها خطر كبير. كما أكد هذا القانون على ضرورة وضع مخطط عام للوقاية من الأخطار الكبرى يأخذ بعين الاعتبار التدابير الواجب اتخاذها للتعامل مع البنائات المنشأة قبل صدور هذا القانون. - إصدار مراسيم تنفيذية تهدف إلى تصنيف كل من حاسي مسعود، حاسي الرمل، عين أمнас، حاسي بركين، أرزيو وسكيكدة، كمناطق معرضة للأخطار الكبرى طبقاً للقانون رقم 04 - 20 المذكور آنفاً.

وتعد هذه القرارات إجراءات تحفظية تهدف إلى تجميد عمليات البناء داخل هذه المساحات ونقل المشاريع التي ليس لها صلة مباشرة باستغلال المحروقات، نحو مناطق آمنة ولا تؤثر على النشاط المتعلق بالتنقيب عن المحروقات.

وبناء على هذا الجهاز القانوني، شرعت الحكومة في برنامج وقائي يعطي الأولوية للتجمعات السكنية الكبرى.

وفي هذا الإطار، أذكر القرار الذي اتخذته الحكومة من أجل علاج وضعية مدينة حاسي مسعود كخطوة أولى في هذا المجال، وذلك من

الداخلية أو الدولية، حيث ساهم فعلا في توفير خدمات النقل الجوي ليس لمواطني ولاية باتنة فقط لكن أيضا لمواطني ولايتي خنشلة وأم البواقي، حتى إنه في وقت شركة الخليفة كانت تنظم رحلات يومية لهذا المطار، إلى جانب رحلات الخطوط الجوية الجزائرية بطبيعة الحال.

لكن لاحظنا أن هناك تراجعاً في عدد الرحلات من باتنة وإلى الجزائر، حيث لم يتم حتى تعويض الرحلات اليومية للخليفة، رغم أن المتوسط اليومي لعدد المسافرين يتراوح ما بين 80 و 100 شخص، وهذا ما جعل المواطنين يضطرون للتوجه إما لقسنطينة أو سطيف أو بسكرة للتنقل جواً إلى العاصمة.

وسؤالي إليكم - السيد الوزير - هو: لماذا لم تخصص رحلات (ATR) يوميا إلى هذا المطار بينما هناك مطارات دشنت لاحقا وتحظى بخدمة (ATR) و(Boeing) يوميا؟
تفضلوا السيد الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا السيد الحاج العايب، الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيدات والسادة الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر للإجابة على سؤال السيد الحاج العايب المحترم الذي أشكره على اهتمامه بقطاع النقل من خلال طرحه للسؤال المتعلق باستفساره عن أسباب عدم برمجة رحلات جوية يومية تربط بين مطاري الجزائر وباتنة باستغلال طائرات من نوع (ATR).

وإجابة على هذا السؤال الذي سبق لي وأن أجبت عنه في عدة مناسبات وهو سؤال كان دائما متعلق ببرمجة الرحلات نحو مختلف مطارات البلاد.

السيد فريد هباز: شكرا السيد الرئيس وأنا بدوري أيضا أشكر معالي الوزير على الإجابة المستفيضة وشاكرنا الحكومة أيضا على الاهتمام بهذا الموضوع وهذا ما يشجع دائما النائب أو عضو مجلس الأمة على الأسئلة الشفاهية مادام هناك تجاوبٌ أخوي في إطار مصلحة المواطنين وبالتالي فالذي يؤكد موضوعنا والمهم أن الموضوع قائم في الميدان وحصل أن هناك ثغرات ومادام العلاج قائما فالذي أكد عليه دائما هو المصادقية في وسائل الإعلام التي يجب أن تقوى أكثر على أساس أن الموضوع موجود ومادام هناك تجاوب ومادامت هناك إجابة إيجابية، فالشكر كل الشكر وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد. أظن من خلال كلام السيد فريد أن الاقتناع حاصل وأن الموضوع متكفل به، ولهذا فإنني أعتقد أن السيد الوزير ليس لديه ما يضيف على ما قاله قبل قليل.

ننتقل الآن إلى السيد الحاج العايب، عضو مجلس الأمة، لطرح سؤاله الخاص بقطاع النقل.

السيد الحاج العايب: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
الزميلات والزملاء،
أيها الحضور الكريم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 99 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي:

منذ تدشين مطار باتنة في سنة 1998، وهو يعرف حركية نشيطة، سواء على مستوى الخطوط

وهي بصدد تدعيم أسطولها حيث كانت في الفترة الأخيرة أربع طائرات ذات حجم 70 مقعدا. كما أنها ستدعم ابتداء من شهر جوان المقبل بأربع طائرات أخرى ذات حجم 40 مقعدا ستستغل في إطار نشاطها المستقبلي المتمثل في ضمان رحلات جوية داخلية خاصة بالمسافرين. وتجدر الإشارة بأن الإجراءات الخاصة بهذه العملية هي الآن في طور التحضير.

وبالموازاة مع ذلك، تم مؤخرا تعديل القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني والذي يضمن إدخال نشاط جديد في هذا المجال وهو ما يسمى "بالطاكسي الجوي" أي ضمان النقل الجوي بطائرات لا تتجاوز سعتها 20 مقعدا.

وقد قامت وزارة النقل مؤخرا بنشر إعلان عن طريق الصحافة الوطنية لإعلام الراغبين في الاستثمار في هذا النشاط بضرورة تقديم طلباتهم لدى المديرية المختصة، والعملية لا تزال متواصلة وسيتم إعطاء التراخيص من طرف بعضها للمتعاملين المستوفين للشروط المنصوص عليها قانونا، وريثما يتم التوصل إلى تحقيق كل ذلك ستعطي إدارة النقل في الأيام القليلة المقبلة ترخيصا خاصا - وشركة الخطوط الجوية الجزائرية بدأت عملية المناقصة في هذا الشأن - بالخطوط الجوية الجزائرية لكراء طائرات إضافية ستسمح لها بإعادة توزيع أسطولها بما يضمن استغلال المطارات غير المستغلة بصفة مرضية بما فيها مطار باتنة، كل هذه الإجراءات من شأنها.

أشكركم جميعا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد الحاج العايب إذا كان يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لكم.

السيد الحاج العايب: شكرا السيد الرئيس، والله كنت أنتظر أن يكون جواب السيد الوزير مقنعا، لكن للأسف الشديد لم يجبني على السؤال

وأشير في البداية إلى أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تضمن الآن أربع رحلات جوية في الأسبوع تربط مابين مطاري الجزائر وباتنة ذهابا وإيابا باستغلال طائرات من نوع (BOEING) ذات سعة 150 مقعدا، وهذا في إطار ضمان الخدمة العمومية المفروضة عليها من قبل السلطات العمومية في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها وبالخصوص حجم أسطولها الذي لا يتعدى 29 طائرة بعدما كان يفوق 50 طائرة والذي تم تجديده في السنوات الأخيرة بصفة شاملة ليصبح معدل عمر الطائرة المستغلة اليوم في حدود 04 سنوات بعدما كان 21 سنة.

فشركة الخطوط الجوية الجزائرية تسهر على الاستغلال الكامل لهذا الأسطول على جهتين: من جهة إنجاز رحلات داخلية في إطار ضمان الخدمة العمومية؛ ومن جهة أخرى إنجاز رحلات دولية في إطار المحافظة على حصتها في السوق الدولية في ظل المنافسة مع الشركات الأجنبية.

وعليه وفي حدود الإمكانيات المتوفرة حاليا وأخذا بعين الاعتبار تحقيق نجاعة ومردودية الخطوط وبالتالي الاستقرار التجاري لشركة الخطوط الجوية الجزائرية، لا يمكن في الوقت الراهن برمجة رحلات إضافية أخرى في الخطوط المستغلة حاليا.

غير أنه وفي إطار تدعيم عرض النقل الجوي الداخلي حتى يصبح متوازيا مع الطلب، نحن الآن بصدد إنشاء فرع لشركة الخطوط الجوية الجزائرية متخصص في النقل الجوي الداخلي وذلك مع اقتناء 10 طائرات جديدة ذات حجم متلائم مع هذا النوع من النشاط.

بالإضافة إلى توجه شركة "طاسيلي للطيران" نحو التكفل - إضافة إلى نقل عمال المحروقات وهذا ما سوف يخفف العبء على شركة الخطوط الجوية الجزائرية - بالإمكانيات الإضافية التي ستكون غير مستغلة لنقل عمال المحروقات لجعلها في خدمة المواطنين في باقي المطارات بنقل المسافرين على الخطوط الجوية الجزائرية الداخلية

الذي طرحته عليه، قلت له لماذا لم تخصص الرحلات (ATR) يوميا إلى هذا المطار بينما هناك مطارات دشنت لاحقا بعد مطار باتنة وتحظى بـ (L'ATR) يعمل بـ (ATR) و (BOEING) يوميا؟ يعني لماذا الثقل والقياس فهي ليست قضية.... الآن نحن أردنا العدالة.

هذا هو الشيء الذي أريد: لماذا مطار باتنة لا توجد به طائرات وبالمطارات الأخرى توجد؟ لا! نحن حين قيل بأنه لا توجد طائرات سكتنا ولم نقل شيئا، لكن نرى والناظرون يرون بأن المطارات التي دشنت من بعد لديها طائرات ونحن القدامى لا توجد! يعني... وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة أنا لا أريد الدخول في هذا الجدل لأننا إذا دخلنا في هذا الجدل فهناك الكثير من الملاحظات التي تمت في كيفية توزيع الرحلات للطائرات ولكن الشيء الذي أردت قوله هو أن عدد المقاعد المتوفر الآن في مطار باتنة مماثل لعدد المقاعد المخصصة لمطار سطيف مثلا فيما يتعلق بالنقل الداخلي.

الشيء الذي يفرق بين مطار سطيف ومطار باتنة هو أن هناك شركات أجنبية مثل شركة (AIGLE-AZUR) والتي رأت أن في المطار فائدة عند استغلاله للرحلات الجوية على المستوى الدولي وهناك الرحلات التي تأتي زيادة عن الرحلات الداخلية.

أما فيما يتعلق بـ: لماذا لم نعوض مثلا: الطائرات التي كانت تأتي إلى باتنة في إطار استغلال شركة الخليفة؟ قلت بأن شركة الخطوط الجوية الجزائرية كانت لديها 50 طائرة، بعدما جددنا الأسطول وصلنا إلى 29 وزعناها حسب الخدمات المطلوبة في كل المطارات الجزائرية من الجنوب إلى الهضاب العليا إلى المطارات التي كانت مستغلة سابقا في الشمال وكل هذا أصبح اليوم يترك مطار

باتنة لا يستفيد إلا بأربع رحلات أسبوعيا. وقلت الآن - وبعد هذه الملاحظات مثل السؤال الذي طرحه السيد الحاج العايب - رخصنا لشركة الخطوط الجوية الجزائرية كراء طائرات إضافية وإن شاء الله: هذه الطائرات سوف تأتي لتعزز عدد الرحلات بباتنة.

ولكنني لا أستطيع بصفتي وزيرا اليوم أن أعدك بأنه غدا صباحا سوف تأتي الطائرة إلى باتنة ولا ينفذ الوعد! قلت: نحن الآن نتحسس الطلب، نتحسس الملاحظات التي يقدمها النائب عبر سؤاله، واستجابة لهذه الطلبات، رخصنا بصفة استثنائية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية كراء طائرات، وهذه الطائرات سوف توزع حسب برنامج جديد، وإن شاء الله سوف يستفيد مطار باتنة من رحلات جديدة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، طبعا في مثل هذه المناسبات تطرح القضايا العامة للنقاش وطبعا إذا كانت هناك معطيات ومقترحات؛ يستحب في ذلك أن يتم الاتصال بالخطوط الجوية إذا كانت القضية تتعلق بالبرمجة وبمدى مردودية الرحلة أو عدم مردوديتها.

وأعتقد أن لدى السيد الحاج العايب ما يكفي من الحجج لإقناع الشركة المعنية للتكفل بالمطلب العادل الذي طالب به. فالكلمة الآن للسيد شعبان بوعلاف نيابة عن السيد كمال بوناح.

السيد شعبان بوعلاف: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. معالي السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة، أصحاب المعالي السادة الوزراء المحترمون، زميلتي الفاضلة، زملائي الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. نيابة عن زميلي كمال بوناح، يشرفني أن أطرح على سيادة وزير النقل المحترم سؤالا شفويا هذا نصه:

1- مشروع ميترو الجزائر العاصمة: الذي سيتم الانتهاء من أشغاله مع نهاية السنة الحالية وهو يربط مابين البريد المركزي وحي البدر على مسافة 10 كلم بعشر محطات والدراسة به جارية الآن لتمديده غربا نحو ساحة الشهداء لربطه مع خط التراموي بالجهة الغربية للعاصمة وشرقا نحو الحراش لربطه ودمجه مع السكة الحديدية لضواحي الجزائر.

2- مشاريع التراموي: في إطار عصرنه خدمات النقل الحضري الجماعي تم إدراج النقل بواسطة التراموي ولأول مرة كخطوة أولى في كل من الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة وتعرف هذه المشاريع وتيرة متقدمة في الدراسة والإنجاز.

وفضلا عن ذلك تجري حاليا دراسة جدوى خاصة بخمسة خطوط للتراموي في المدن التالية: سطيف، سيدي بلعباس، عنابة، ورقلة ومستغانم.

3 - مشاريع المصاعد الهوائية: لقد تضمن البرنامج الخماسي لقطاع النقل إعادة تهيئة وعصرنه المصاعد الهوائية التي تمّ توقيف استغلالها بسبب قدمها وإنجاز مصاعد جديدة على مسارات أخرى تفرض تضاريسها هذا النمط من النقل.

وفي هذا الإطار تم تشغيل كل من المصعد الهوائي لمدينة وهران والمصعد الهوائي الرابط بين المدنية وبلوزداد في الجزائر العاصمة وسيتم في المستقبل القريب الانتهاء من مشاريع المصاعد الهوائية المتبقية بالجزائر العاصمة وعنابة والبلدية بالإضافة إلى المشاريع التي تعرف نسبة متقدمة في الإنجاز والمتعلقة بالمصاعد الهوائية لكل من قسنطينة، سكيكدة وتلمسان الذي سيبدأ استغلاله في نهاية شهر أفريل.

4 - إنشاء مؤسسات النقل الحضري: لقد تم تسجيل إنشاء 10 مؤسسات نموذجية جديدة للنقل العمومي الحضري بعشر ولايات وذلك على غرار مؤسسات الجزائر العاصمة وهران وعنابة ويتعلق الأمر بولايات: باتنة، البلدية، تبسة، تلمسان، تيارت، تيتزي وزو، الجلفة، سطيف،

- نظرا لأهمية النقل الحضري في المدن الجزائرية خاصة المدن الكبرى منها، واعتبارا أن وسيلة النقل المنظمة والعصرية والمخططة والمريحة في الوسط الحضري تعتبر بمثابة أسلوب وعامل أساسي في عملية التحضر ذاته، بالإضافة إلى الفوائد الأخرى كربح الوقت، التقليل من الاكتظاظ في المدن، الحفاظ على البيئة والتقليل من الحوادث المختلفة... إلخ.

على ضوء ذلك ألتمس منكم معالي الوزير المحترم الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ماهي الترتيبات والاعتمادات الموضوعية على المستوى القريب والبعيد لتنظيم النقل العمومي الحضري على مستوى المدن الكبرى والمتوسطة كإنشاء مؤسسات النقل الحضري العمومي وتنظيم وتطوير النقل عن طريق سيارات الأجرة وخلق البدائل العصرية كالتراموي، الميترو، (RER) والتيليفيريك؟ تفضلوا معالي الوزير فائق تقديرنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلاف، الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد الوزير: شكرا مرة أخرى.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضل السيد المحترم كمال بوناح بطرح سؤال متعلق باستراتيجية وزارة النقل لتنظيم وتطوير النقل الحضري.

في البداية أشكر السيد عضو مجلس الأمة على اهتمامه بهذا الموضوع الذي نوليه كل اهتمام بالنظر (لوعينا لأهمية هذا النمط من النقل أي النمط الحضري في الحياة اليومية للمواطن) وبالفعل فقد خصصت لقطاع النقل الحضري مشاريع هامة ستمكن من تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن وبعث انسجام مندمج بين مختلف أنماط النقل الحضري وهي تتمثل في:

وإلى جانب ذلك هناك إجراءات قانونية وتنظيمية وضعت مؤخرا بغية تنظيم نشاط نقل بري للمسافرين والبضائع والمتضمنة تحيين مخططات النقل للمدن؛ فرض الالتزام بدفتر شروط أكثر صرامة مع تكوين السائقين المهنيين وإلى غير ذلك من الإجراءات الرامية إلى إعادة تأهيل الخدمة العمومية. تلکم هي - باختصار - الاستراتيجية المنتهجة من قبل وزارة النقل لتطوير النقل الحضري، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير النقل، الكلمة مجددا للسيد شعبان بوعلاف.

السيد شعبان بوعلاف: شكرا السيد الرئيس. لا يسعني إلا أن أقدم بعبارات الشكر والثناء لمعالي الوزير على شرحه الوافي والمستفيض وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلاف، الكلمة الآن للسيد عبد الله صدراتي وقطاع الفلاحة.

السيد عبد الله صدراتي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السادة الوزراء المحترمون والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام المحترمون، السيدات والسادة الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، يطيب لي أن أرفع إلى معاليكم الانشغالات المتضمنة في هذا السؤال الشفوي:

إن تشخيص وضعية الفلاحة الجزائرية الحالية يجب أن يخضع إلى أسلوب علمي دقيق لكي يمكن من تطبيق الإصلاحات والإرشادات العلمية بطريقة ناجعة، تشخيص يمكن له أن يعطي إلى قطاع الفلاحة مكانته الحقيقية، هذا القطاع الاقتصادي المهم جدا بالنسبة إلى بلادنا التي يجب عليها خلق

سكيدة والمسيلة بحصة أولية بـ 30 حافلة لكل ولاية مماثلة لتلك المستعملة أو المستغلة حاليا في الجزائر العاصمة وهران وعنابة، وقد شرعت العديد منها في النشاط في الفترة الأخيرة. 5 - إنجاز 35 محطة برية لنقل المسافرين: لقد سطرت وزارة النقل من خلال هذا البرنامج تزويد 35 عاصمة ولاية بمحطات لنقل المسافرين تستجيب لمقاييس الراحة والسلامة وقادرة على ضمان خدمات نوعية.

وفي هذا الإطار تم الشروع في إنجاز 05 محطات بـ 05 ولايات كما أن ملفات 25 محطة هي قيد الدراسة على مستويات مختلفة من التقدم سيتم على إثر الانتهاء منها مباشرة أشغال إنجازها، والعدد المتبقي أي 05 محطات لم يتم لحد الآن تحديد المواقع الخاصة بإنجازها والعمل جار بالتنسيق مع السلطات المحلية للولايات المعنية بإيجاد القطع الأرضية المناسبة لاستقبالها.

وبالموازاة مع ذلك وفي إطار تحسين خدمات النقل بالسكة الحديدية، تم مؤخرا اقتناء 04 قطارات ذات مواصفات عصرية موجهة للنقل الجهوي تم تشغيل القطارين الأولين بعد العمليات التجريبية لهما على الخط الرابط بين وهران وتلمسان مرورا بسيدي بلعباس وسيتم تشغيل القطارات المتبقية تدريجيا على الخطوط الأخرى.

وللإشارة فإن العملية تتضمن اقتناء 17 قاطرة سيستقبل آخرها خلال شهر نوفمبر من هذه السنة.

كما أن مشروع كهربة السكة الحديدية بالجزائر العاصمة وضواحيها سيتم الانتهاء منه مع نهاية السنة الحالية.

وموازاة مع ذلك سيتم اقتناء 64 عربة كهربائية موجهة للاستغلال على هذه الشبكة، بحيث من المنتظر الشروع في استقبال أولي للعربات ابتداء من شهر ماي المقبل ليتم تشغيلها تدريجيا بعد إجراء العملية التجريبية لها، وهو ما سيعطي وجهها آخر لهذا النمط من النقل ويعزز منافسته للأنماط الأخرى.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين،
سيدي الرئيس،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنا شاكر للأستاذ صدراتي على اهتمامه بالفلاحة
وعلى تطرقه لجل مشاكل الفلاحة في الجزائر،
وحول وضعية الفلاحة الحالية - أنا سعيد بوقوفي
أمام ممثلي الشعب لأجيب باستفاضة على وضعية
الفلاحة كما نراها - فهي قضيتنا كلنا وليست
قضية وزير أو غيره وهي قضية كل الشعب
الجزائري وأن نؤمن الأمن الغذائي للشعب
الجزائري - فلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته
وهذا واجبنا كلنا.

أما الحكم، فأنا مستعد مرة أخرى أن أعود أمام
اللجنة الفلاحية لمجلسكم الموقر لأعطيه كل
الوضعيات والأرقام ضمن الموسم وأخيرا أتقدم
إليكم ببعض الاقتراحات.

أما السياسة الفلاحية الحالية، وهي خلاصة
مسعى يتسم بالتفكير ونظرة استشرافية تتكفل
بإشكالية التنمية الفلاحية والريفية إلى غاية 2025،
لدينا استراتيجية كاملة إلى غاية 2025.

أما الإمكانيات المالية التي تم تسخيرها للتنمية
الفلاحية لسنة 2000 إلى 2006 ما يقارب سبع
سنوات، لأن الكثير منا حتى بعض المسؤولين منا
يقولون الأموال التي تدفقت على الفلاحة دون أن
يقدموا لنا أرقاما، وأنا في هذا المقام المحترم حيث
تمر الميزانيات السنوية للدولة الجزائرية، من
الضروري أن نرجع إلى الأرقام الحقيقية لا إلى
نعوت دون أرقام حقيقية لأن قانون المالية يمر أمام
هذا المجلس المحترم ولكم من الوثائق ما يكفي
للحكم.

إذن أعطيك الأرقام:

- الاعتمادات الإجمالية التي خصصت لسنة
2000 - 2006 أي لمدة سبع سنوات من تسيير
وتجهيز وصناديق كلها 399 مليار دينار جزائري
في سبع سنوات منها 284 مليار دينار جزائري

الظروف اللازمة للنهوض به، هذا الأخير مطالب
بلعب دور محوري في تطوير البلاد.

والجزائر لها الوسائل لكي تستطيع أن تتحول
إلى بلد مصدر زراعي ما دامت هناك إرادة سياسية
لتحرير البلاد من تبعية الاستيراد.

ولكن الشيء الملاحظ هو أنه ورغم الجهودات
المعتبرة التي بذلت من طرف السلطات العمومية
ورغم الاستثمارات الضخمة (Programme PNDA)
(FNDRA) التي لم نر لها مثيلا منذ الاستقلال إلى
اليوم من طرف الخزينة العمومية فإن النتائج
المحققة في الميدان لا تعكس النتائج المنتظرة.

وقد يعود سبب ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

- عجالة استعمال الموارد المالية،

- غياب جهاز الرقابة،

- غياب جهاز الرقابة والإثبات فيما يخص البذور

والنباتات،

- عمل الوسطاء والبيروقراطيين وشبه الفلاحين

الذين كانوا سببا في المضاربة وتشويه صورة
الاستثمار الفلاحي.

- حل المستثمرات، وكذلك (Les Casdep) مما

أدى إلى خلق نوع من الفوضى في المواد الفلاحية
المستوردة (Produits phytosanitaires d'engraisement
et de phytotechnie)

- الهجرة الريفية التي أفرغت هذه المناطق من

السكان خاصة بعد ظهور الإرهاب.

- الكم الهائل من الأراضي الخصبة الموجودة

بين أيدي الفلاحين الذين يعانون من وضعية مالية
صعبة.

والسؤال المطروح: ماهي الإجراءات والحلول

التي يجب اتخاذها للخروج بالفلاحة الجزائرية من

هذه الوضعية لكي نؤمن جزءا من غذاء المواطن

والتحرر من هيمنة النظام الغذائي العالمي؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صدراتي، الكلمة

الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد الوزير: السلام عليكم.

- أما معدل نمو القطاع فقد وصل الآن إلى 07%.

- مناصب الشغل: الأرقام موجودة ومؤكدة من طرف (ONS) ومن طرف محافظة التخطيط؛ 1.160.000 منصب شغل شبه دائم معناه أنه كل من يعمل 244 يوما في السنة يعتبر دائما.

من بينها 452.000 منصبا دائما، واحسبوا بعملية ضرب بسيطة كم يكلف المنصب الواحد.

- الانخراط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أو في تأهيل المستثمرات: نحن كانت لدينا في الجزائر 1.025.000 مستثمرة، التحقت - لأن الالتحاق بالمخطط اختياري وليس إجباريا ولا إداريا - 428.000 مستثمرة فلاحية استفادت من الدعم الفلاحي وأصبحت من هذه الـ 428.000 مستثمرة: 300.000 منها الآن تتوفر على الشروط البنكية إن فتحت لها الأبواب وأقولها بصراحة.

من بين الإنجازات: حماية وتثمين الموارد والثروات، دعني أقول لك سيدي المحترم إن المساحة، الرقعة الصالحة للفلاحة توسعت الآن إلى 7.000.000 هكتار جديد من بينها 500.000 هكتار الآن هي منتجة و200.000 في إطار الاستصلاح وإنشاء 45.000 مستثمرة جديدة في إطار الاستصلاح.

كانت لدينا 1.025.000 مستثمرة، أضفنا لها الآن 45.000 مستثمرة جديدة فالحساب سهل، ثم في سنة 2000 وجدنا 7000.000 هكتار قد تصحرت وقيل حتى من طرف المنظمة الدولية أنها تصحرت نهائيا، نبشرك خيرا سيدي عضو مجلس الأمة وكل الحضور المحترمين أننا استرجعنا منها 3.000.000 هكتار، إسترجعت لها الحيوية والمغروسات رجعت، والآن نحن بصدد العمل كي نسترجع 4.000.000 هكتار الأخرى إن شاء الله.

المساحات المسقية، كانت لدينا 350.000 في سنة 2000 هذا ما كان لدينا، الآن وصلنا إلى 850.000 أو أكثر فلم أحسب ما وصلنا إليه في الأشهر الأخيرة: 850.000 هكتار مسقي الآن وجله بطريقة اقتصادية للمياه (goutte à goutte) نذكركم فقط بأن في سنة 99 عملية (goutte à goutte) كانت 8.800 هكتار في الجزائر بكاملها، الآن هذه العملية

للاستثمار في سبع سنوات وليس في سنة واحدة، أي بمعدل 40.5 مليار دينار جزائري سنويا.

- الميزانية الإجمالية للقطاع تمثل 03% من الميزانية العامة للدولة، والميزانية المخصصة للفلاحة مرت أمامكم في هذا المجلس المحترم وهي في الدرجة 12 عندما نتكلم عن أولوية الفلاحة واستراتيجية القطاع فإنها في المرتبة الثانية عشرة والقانون مر أمامكم! فأنا لم أت بها من البنوك!

- يمثل الاستثمار في الفلاحة تقريبا 07% من الاستثمار العمومي بصفة عامة في الدولة الجزائرية.

- الأموال التي تدفقت: هذه العبارة تتكرر كثيرا عندما نرى نشاط الفلاحة الذي تدفق، أما الأموال التي تدفقت فهي بحوزتكم! والأرشيف موجود لديكم كلما مرت ميزانية الدولة من هنا!

ما هو المقابل الذي تحصلنا عليه؟ المقابل هو الأموال التي تدفقت وأعيدها: القطاع رتب في المرتبة الثانية عشرة بين القطاعات الأخرى و40.5 مليار دينار جزائري سنويا للاستثمار، هذا ما أعطي للفلاحة في سبع سنوات.

ما هو المقابل الذي تحصلنا عليه من هذا؟ النتائج وآثارها الاقتصادية:

1 - الإنتاج الفلاحي يمثل 10% من المدخول الخام الوطني.

2 - قيمة الإنتاج الفلاحي في سنة 2006: للتذكير فقط قيمة الإنتاج الفلاحي لسنة 2000 كانت 359 مليار دينار جزائري في سنة 2006 قفز إلى 668,4 مليار دينار جزائري، تقريبا ضاعفنا وهذا ما يقارب 09,2 مليار دولار أمريكي.

هذه هي النتائج، تلاحظون أن ما خصص من أموال للقطاع في سبع سنوات يساوي نصف قيمة الإنتاج لسنة واحدة.

ما خصص في سبع سنوات للفلاحة هو قيمة نصف قيمة الإنتاج لسنة فقط.

هذه هي الأموال فقط التي تدفقت للفلاحة في وزارة الفلاحة لا للفلاحين ولا للعامل في الريف.

10 سنوات وليس عاما فقط فمن الممكن أن يأتي عام جيد و عام سيء، في التسعينيات كانت نسبة إنتاج الحبوب لا تفوق 21.000.000 قنطار سنويا.

في السنوات الست الأخيرة وصلنا إلى 31.000.000 قنطار سنويا، وفي السنوات الثلاث الأخيرة لم تنزل تحت 40.000.000 قنطار سنويا رغم أننا أنقصنا بعض المساحات التي كانت تحرث ولا تنتج، وكنا نحرق 3.700.000 هكتار أصبحنا الآن نحرق 3.200.000 هكتار، مع هذا فالإنتاج زائد وسوف - بحول الله وبسواعد أبنائنا - نستغل الأراضي التي ما زالت بورا وفي القوانين القادمة إن شاء الله سوف ترون وأن المخطط 25 سنستغله إن شاء الله ونصل إلى النتيجة التي تشرف وتسعد الجزائريين.

أما إنتاج مادة البطاطا كانت 12.000.000 في سنة 2000، في سنة 2006 وصلنا إلى 21.000.000 ولو أنه في سنة 2007 كانت هناك تلك الكبوة فلم نستورد البطاطا والخضروات منذ 2003، قبل هذا كنا نستورد كل شيء ولا أحد تكلم! من سنة 2003 أصبحنا لا نستورد ولا شيء! إلا شهرين من سنة 2007، استوردنا البطاطا! أتكلم عن الخضروات.

أما الخضروات الأخرى الطازجة خارج البطاطا، فكنا ننتج 21.000.000، أصبحنا ننتج الآن أكثر من 39.000.000 قنطار، هذه نتائج.

إنتاج الفواكه: كنا ننتج 14.000.000 قنطار، الآن ننتج 26.000.000 قنطار (في سنة 2006)! وما زالت الأشجار التي غرست وإن شاء الله تزيد! المهم أننا نتكفل بها وأصبح لدينا مشكل التكفل بالإنتاج للسوق الداخلية والسوق الخارجية. أين هم المستثمرون؟ تفضلوا، وإلا فسوف يوجه كل الإنتاج إلى المطاحن! تفضلوا، لدينا الآن منتج أصبح موجودا والمراسلات كثيرة ووفود أجنبية كثيرة تصلنا وهي تصول وتجول في الولايات وترى، يأتون ويقولون بoudna الاستثمار في كذا وكذا، حبذا لو يكون من بينهم جزائريون خاصة أن الاستثمار في المادة المستهلكة لا يتطلب

وحدها والتي تعلمها الشباب الجزائري - وخاصة أن الجفاف يضرب أطنابه في الجزائر حاليا - كانت لدينا 8.800 هكتار الآن لدينا 180.000 هكتار مسقية بالتقطير ومازلنا نسير في هذا المنوال إلى درجة أن 60% من الدعم الفلاحي وجه إلى اقتصاد المياه ونحن نعيش الجفاف.

كان من أولوية الأولويات أننا نذهب إلى اقتصاد المياه لأن المياه قليلة والسنة شحت ثم إن التقطير يعطي منتوجا محترما وبتقنيات تعلمها الفلاحون تعاوننا مع شبابنا وهم مشكورون على إنتاج أوفر وأحسن.

فيما يخص الغابات، شجرنا 250.000 هكتار، شجرت خلال سبع سنوات، هذه من الإنجازات. ثم جاء رد الاعتبار للغابات التي كانت منكوبة من طرف أعمال العنف أو من الحرائق: 155.000 هكتار شجرناها وقد كانت متدهورة.

ثم المنحدرات التي تصب في السدود: كذلك قمنا بحماية 500.000 هكتار وهذا من طرف مصلحة حماية الغابات بوزارة الفلاحة وهي تدخل في الميزانية التي كنت أتكلم عنها.

كذلك تخصيص ما يقارب 500.000 هكتار لإنتاج العلف في المناطق السهبية.

غرس حوالي 500.000 هكتار أشجارا مثمرة، أنا أقول لكم، فقط في سنة 2000 كانت في الجزائر 514.000 هكتار من الأشجار المثمرة، كل الأشجار المثمرة، غرسنا 514.000 هكتار أخرى، ضاعفنا في القياس الزراعي القديم للحديقة الوطنية.

وصلنا الآن إلى أكثر من مليون هكتار - وليست بحوزتي الإحصائيات الأخيرة هذه - أكثر من مليون مؤكد.

تنمية المنتوجات الفلاحية: أين وصلنا في المنتوج؟

أقول لك فقط: خاصة في المادة الأساسية - التي نعطيها في الجزائر مكانتها إلى درجة أننا نوقرها توقيرا - وهي الحبوب.

في الفلاحة بصفة عامة؛ إنتاج الحبوب يحصى إلى عشر سنوات، أظن أن المعدل السنوي لها على

وفود تنزل من الوزارة، 50 مفتشا، ينزلون بدون سابق إنذار ويمسحون كل الولايات.

بالأمس فقط عادوا من ولاية معينة لا أذكرها، إذن زيادة عن التفتيش الولائي قامت هذه الفرق بمراقبة 145 ألف مستثمرة على مستوى التراب الوطني، وتسمعون من الحين للآخر أن العدالة تدخلت وكذا تدخل المفتشية العامة لوزارة الفلاحة التي تعمل الآن حتى مع المفتشية العامة للمالية وهي مشكورة لأن الاختصاص من عندنا وهم من الناحية المالية ليمشوا معنا ونقدم لهم تقاريرنا والعدالة تعمل وتقوم بواجبها مشكورة، إلا أنني أطمئنكم صراحة أننا لاحظنا الدعم الفلاحي والاحتيالات التي نراها أحيانا من هنا وهناك أو الاختلاسات الضخمة التي يظنها البعض... وإنما الأرقام موجودة وهي أمام العدالة، هذا الذي يأخذ 120 مليوناً ويتحائل في 04 ملايين أو 05 فإن المفتشين يجدونه ولو تحايل بدينار واحد.

ولكن قمنا بعمليات الحساب فوجدناها لا تتجاوز ما بين 02 و 02,5% من التحايلات كأن يقول بأنه اشترى محركاً ذا قوة 20 حصاناً وهو اشتراه بقوة 15 حصاناً، فالمفتشون لا يرحمون، لهذا فبالتأني ولا يجب أن تذهبوا إلى.... فالشيء الذي نراه في بعض الجرائد مخيف أكثر من هذا المحرك، فإذا وجدته أكبر من 05 أحصنة فيطلب منه التصحيح فقط! على كل حال فهو لا يأخذ منه الأموال.

ثم الآثار الأخرى: الإنتاج الوطني أصبح يغطي حاجياتنا من الخضار والفواكه واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء وكذلك بيض الدجاج لدينا فائض، يقول القائل: - طيب - لماذا تستوردون اللحوم المجمدة من الخارج؟

حالياً، لدينا اتفاقية منذ 01 سبتمبر 2005 مع الاتحاد الأوروبي، والسوق حرة، ولكن نحن فضلنا أن يكون الجزائريون هم من يسبقون إلى احتلال السوق أحسن من قدوم الأجانب إلينا! ولو أن إنتاجنا في اللحوم أحسن من ناحية النوعية أو من ناحية أخرى، ولكن مادامت السوق حرة فلهم

تكنولوجيا عالية وأكثر من ذلك أننا جعلنا إنتاجنا فيما يخص شهادة المراقبة في المستوى الأوروبي. إنتاج الحليب زاد بـ 700.000.000 لتر سنوياً، كنا ننتج مليار و 500 لتر في سنة 2000، الآن ننتج ملياري و 200 مليون لتر سنوياً واحتياجنا هو 03 ملايين.

إذن لو لم يكن جنون البقر والأمراض التي كانت في أوروبا لوصلنا إلى ما نحتاج إليه ولو أن هناك عقبات تخص جمع الحليب.

أجهزة الرقابة ضرورية، رقابة في كل شيء، مثلاً: في سنة 2007 (السنة الماضية هذه)؛ أكثر من 09 ملايين طن من المواد الموجهة للاستهلاك والتحويل رُقمت، 14 مليون وحدة من الشجيرات المثمرة الآتية من الخارج، أما الخاصة بنا فمراقبتها محلية.

السنة الماضية راقبنا 120.000.000 من الإنتاج المحلي من الشجيرات، أكثر من 83 طن من بذور البطاطا، والآن أبشركم خيراً، سوف - بإذن الله - ننتج أكثر فأكثر بذور البطاطا حتى لا نبقى مرتبطين بالخارج.

أكثر من 10 آلاف طن من الفواكه ومن مواد مكافحة الطفيليات التي ذكرتموها قبل حين (P.C.C Les) كلها مراقبة: 10 آلاف طن روقبت، لا يوجد واحد مردون أن يراقب.

الرقابة الصحية البيطرية، كذلك حتى حليب الغبرة أو السائل الآتي من الخارج فهو مراقب.

فيما يخص الحليب: 245.000 طن، فيما يخص اللحوم والأسماك 72.000 طن... إلى غير ذلك.

أما الرقابة الداخلية للمستثمرات ومتابعة الدعم، جاء في مداخلتكم الكريمة أن هناك فلاحة ليس بفلاح وأن هناك تحايلات!!... صراحة، هناك بعض التحايلات! ولكن أعطيك الأرقام وشاهدوا: من 428 ألف مستثمرة استفادت من الدعم، كانت هناك رقابة مركزية من الوزارة، الوزارة وحيدة لأن 50 مفتشاً ينزلون مرة واحدة إلى الولاية بدون علم أي أحد حتى السيد الوالي المحترم هم من وزارة الفلاحة، ناهيك عن الرقابة المحلية الولائية، هناك

بالدولة وسآتيكم إن شاء الله بهذا المشروع عن قريب.

قبل أن أختتم - سيدي رئيس المجلس المحترم - كما فعلت مع الغرفة الأولى أطلب إخواني بالنزول إلى المزارع وإلى الولايات وأنا مستعد لأكون ضيفا على لجنة الفلاحة والتنمية الريفية.

فقط إذا كانت مبادرة كريمة مشكورة من طرف مجلسكم الموقر، كانت لجنة الفلاحة اختارت النزول إلى الولايات من قبل واختارت ولاية معينة وهي ولاية الشلف وأقرأ من التقرير هذا الذي بين يدي - وهو معد من طرف لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لهذا المجلس الموقر - فقرة منه؛ تقول اللجنة: «عرفت الفلاحة بشكل عام في ولاية الشلف نهضة حقيقية وتطورا كبيرا خلال الأربع سنوات الأخيرة بفضل مختلف البرامج وكذا الصناديق التي مولت هذا القطاع الحيوي أي الفلاحة»، إذ أصبحت هذه الولاية تغطي احتياجاتها من أغلب المنتجات الفلاحية وأكثر من ذلك فإن الكثير من المنتجين الذين التقينا بهم قد بدأوا في اتخاذ الإجراءات الأولية لتصدير المنتجات البيولوجية إلى الخارج.

هذه خلاصة ما أعدته لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة الموقر، أنا شاكر لكم على سعيكم ومعذرة إن أطلت والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، السيد صدراتي إذا كانت لديك تعليقات فالكلمة لك.

السيد صدراتي: شكرا سيدي الرئيس. أشكر السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات والأرقام المقدمة ونقول له: حقيقة إذا كانت هناك تنمية في الجزائر فإننا نلاحظها عموما في الفلاحة، وأنتهز الفرصة من هذا المجلس كي أجلب انتباه السيد الوزير المحترم أن هناك إمكانية حدوث أزمة في اللحوم البيضاء يعني أنه في ميدان الحياة الفلاحية تشهد الارتفاع في الأسعار على السوق الدولية لأنه كما تعلمون - السيد الوزير - بأن

الحق، نحن أمضينا معهم، فمن الأحسن أن يكونوا جزائريين خير من الآخرين ولكن نفضل أن يكون هناك تنافس داخلي هنا في الجزائر لأنني سوف أجيب الأخ فيما يخص الأغنام، الآن رؤوس الأغنام التي بحوزتنا أكثر من الغطاء النباتي وقد انتقلنا من 18 مليون رأس إلى 20 مليون، ومع الجفاف فنحن نحاول كيف نتحايل ولكن أين المستثمرون؟ أين المستثمرون في اللحوم؟ ولماذا لم يعدوا مسالخ عصرية واللحوم الخاصة بنا (Bio)، طبيعية، مقبولة في الخارج ولكن شريطة أن لا يعد مسالخ ليذبح في مذابح بلدية مثل التي نراها الآن، لا هناك شروط! شروط صحية وأمنية ضرورية تستوفي شروط التكفل باللحوم الخاصة بنا.

ثم، أقول مباشرة فيما يخص استيراد القمح، القمح الصلب، نستورده من قليل إلى أقل وهذه معطيات من الجمارك وبإمكانكم إيجادها في التقرير؛

القمح اللين أي الفرينة في استقرار رغم الأسعار المرتفعة، فنطمئن الشعب الجزائري وأطمئن كل الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الأمة أنه لدينا مخازين محترمة، فاطمئنوا، سعر القمح سوف لن يرتفع وسعر الخبز سوف لن يرتفع فنحن في راحة من أمرنا بالنسبة لبعض الدول من هنا وهناك وأنتم تتبعون ماذا يقال عنه عبر الفضائيات.

أما آفاق الفلاحة، فهو تعزيز الأمن الغذائي للبلاد بطبيعة الحال، الأمن الغذائي في بلادنا وخاصة في المواد الأساسية كالحليب والحبوب وغيرها.

ثم نواصل كذلك في الآفاق، مكافحة التصحر وإتمام عمليات تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتكثيف الجهود في مجال اقتصاد المياه والمحافظة على رقعتنا الصالحة للزراعة وتوسيعها.

ثم استكمال مسار التنظيم والتأطير القانوني للنشاط الفلاحي خاصة المصادقة على القانون التوجيهي للفلاحة الذي سيأتيكم من هنا إن شاء الله، والتسوية النهائية لمسارات العقار التي تفضلتم بها التابعة لأملك الدولة والخاصة

والمستفيضة مثل الذي قام به السيد الوزير - مشكورا - ممكن أن نأخذ في إطار آخر وهو أن اللجنة المختصة تستدعي السيد الوزير، أي وزير من الوزراء وتبقى معه الساعات المطلوبة وتدخل في التفاصيل الدقيقة فيكون أفيد وأنجح لكل من الوزارة وكل من الأعضاء لكي يأخذوا الموضوع بكل الجدية التي يستحقها.

هذه ملاحظة عامة تسري على الجميع، بودي أيضا أن أشكر السيد الوزير وأطمئنه بأننا نسعى في إطار البرنامج الذي نحن بصدد إعداده لكي نطرح اللجان المختصة سوف تستدعي - بناء على اتفاق - السادة الوزراء وتنظم لهم جلسات استماع. وفي جلسات الاستماع هذه سوف تتم مناقشة القطاعات تفصيلا وبالتناوب وكل القطاعات التابعة للسادة الوزراء.

كذلك بالنسبة للخرجات الميدانية، قد أعدنا برنامجا في الموضوع سوف نحيله على السيد رئيس الحكومة وهو يشمل تقريبا مختلف القطاعات للتنقل ميدانيا ومعاينة مايجري تنفيذه من برنامج الحكومة.

وددت إعطاء هذه المعلومات لكي يأخذ بها السادة الأعضاء والسادة الوزراء علما. وأحيل الآن الكلمة إلى السيد بلعباس بلعباس ودائما في قطاع الفلاحة.

السيد بلعباس بلعباس: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وبه أستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة معالي الوزراء،
زميلاتي زملائي،
رجال الصحافة والإعلام الحضور،
السلام عليكم.

هذا السؤال الشفوي موجه إلى معالي السيد وزير الفلاحة:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في

سعر الصوجا والذرة ارتفع، ولهذا نطلب من سيادتكم المحترمة أن تتخذ الحكومة اختيارات استراتيجية كي تخفض السعر الأدنى للدجاج عن طريق تخفيض الرسوم على المواد التي تدخل في تكوين المواد الغذائية لإنتاج اللحوم البيضاء، وذلك - إذا أمكن - لترويج المنتج المحلي من الصوجا والذرة في الجزائر، وشكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا السيد صدراتي، السيد الوزير هل لديكم تعليق على كلام السيد صدراتي؟ تفضل.

السيد الوزير: أشكر السيد صدراتي - صراحة - وبدرايتي حول كل ما هب ودب في الفلاحة فهو مشكور، فقط التهاب أسعار المواد الغذائية هو التهاب دولي، وهناك مواد تتطلب مياها كثيرة، وبلدنا أصبح دولة شبه جافة.

بعض المنتوجات ضرورية فلا نستطيع الذهاب إليها بغزارة نظرا لأن المياها تكلفنا أكثر من المنتج. من هذا المنطلق هناك - حقيقة - اختيارات، ونحن صراحة أخذناها بعين الاعتبار وهو مشكور على اهتماماته ولفت الانتباه، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، في الحقيقة أنا أنتهز دائما هذه المناسبات كي أتدخل بين الحين والآخر حول طريقة العمل، لأن آلية الأسئلة الشفوية بدأنا نستخدمها بشكل منتظم وهذا التوجه نشجعه ونباركه ونتمنى - إن شاء الله - أن يتوسع حتى يستعمله كل الإخوان والأخوات لأن دور عضو مجلس الأمة الرقابي يبرز من خلال طرح الأسئلة غير أننا لكي نكون ناجحين في عملنا بوجدنا أن تكون جلسات الأسئلة الشفوية مدققة حول قطاع معين فعندما يكون الموضوع عاما قد يستغرق وقتا طويلا سواء من طرف السيد الوزير أو من طرف السائل، وقد يكون ذلك على حساب بقية الأسئلة الشفوية الأخرى.

لكن هذا النقاش العام والشرح الواضح الكبير

في كل مرة تقريبا أقل من مليار في كل سنة. ثم لدينا الصندوق الثاني الذي هو تقريبا له سبع سنوات وهو صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب وقد استفاد بـ 23,2 مليار دينار جزائري في سبع سنوات.

النشاطات التي تمت من أجل تطوير وتربية الأغنام، لأن الأخ عضو مجلس الأمة المحترم يقول بأن الفلاحين استفادوا والمربون لم يستفيدوا من شيء، سوف نعود إلى هذه الإشكالية بعد حين، لكن دعني أسرد لك ما قمنا به في الميدان.

- تحسين الوفرة العلفية التي قمنا بها: تخصيص ثلاثة ملايين هكتار محميات - ونشكر بعض السادة الولاية وبعض المنتخبين المحليين الذين مشوا معنا خلال العملية وجعلوا بعض المربين لا يستغلون بعض المناطق المحمية كي تستطيع إرجاع حيويتها. - ثم قمنا بالغرس الرعوي أي غرس الشجيرات التي تحمي التربة من الجفاف وتحمي المناطق السهبية، وقد أتينا بها من الخارج وأعطت ثمارها إلى درجة أننا غرسنا 250.000 هكتار والآن الأغنام مستفيدة منها وحتى البديات مستفيدة منها لأننا رخصنا للبلدية لتدعمها بمدخول حين كرائها.

فالمعمورة في سعيده تشهد على ذلك - وأنا عائد من هناك - الغرس الرعوي: 250.000 هكتار،

- إنتاج العلف باستعمال مياه الفيضانات: نستعمل في جنوب الأطلس الصحراوي المياه التي كانت سوف تضيع في الشط، حيث ننجز بها سدودا صغيرة ونتركها تتسرب عبر طبقات التربة بغية الإنتاج وتقريبا 500 ألف هكتار تسقى الآن بهذه الطريقة التي لم تكن مستعملة قبل سنة 2000. وبهذه الطريقة نحقق رفع الوفرة العلفية إلى 600 مليون وحدة علفية أي ما يعادل 06 ملايين قنطار من الشعير.

المياه كانت سوف تذهب إلى الشط، فاستغللنا المياه السطحية.

- تم تكثيف شبكة الارتواء وتعزيز قدرات تخزين المياه من خلال إنجاز 7.800 نقطة ارتواء.

هنا أقف دقيقة فقط: في سنة 2000 وجدنا نقطة

08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويا التالي نصه:

تعلمون أن شرائح كثيرة من فئة الفلاحين قد استفادت من دعم الدولة إلا فئة واحدة وهي فئة الموالين رغم مساهمة هذه الأخيرة في اقتصاد البلاد بإنشائها لكثير من مناصب العمل بضعها لأموال كثيرة في السوق سنويا.

هذه الفئة تعاني كثيرا، وبالتالي ماهي الإجراءات والوسائل التي قدمتها الدولة لهذه الفئة؟ وشكرا السيد معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد الوزير: السلام عليكم مرة ثانية.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الحضور،

أنا أشكر السيد بلعباس على تطرقه لهذا الموضوع وهو تربية الأغنام وحماية ثروتنا.

للتذكير فقط، ألقت النظر أن الثروة الحيوانية في الجزائر، تمثل 43% من قيمة الإنتاج الفلاحي، إذن كيف نستطيع أن ننمي فلاحتنا واقتصادنا أم نترك 43% من قيمة الإنتاج الفلاحي على الهامش؟

هذا غير ممكن، فمن هذا المنطلق، الأعمال التي قمنا بها تركز على ثلاثة محاور، فيما يخص تربية الأغنام:

1 - تنمية نشاط تربية الأغنام،

2 - المحافظة على محيط وأماكن إيوائها،

3 - ثم الحماية الصحية للقطيع.

لعلمكم، قضية الأغنام والسهوب: لدينا صندوقان اثنان، الأول خاص بترقية الصحة الحيوانية والنباتية وقد استفاد بـ 1,6 مليار دينار جزائري (01 مليار و600 مليون دج) في سبع سنوات، إذن

لداء اللسان الأزرق وتطهير في المناطق الشرقية من حدودنا خاصة.

ومن هذا المنطلق، لما نتكلم أحيانا - ومثلا في الصحافة - عن مرض اللسان الأزرق نعلم من طرف المديرين والبيطريين المحليين أن حالة أو اثنين من المرض انتقلت عن طريق الشاحنة من ولاية معينة، فمحليا لا يوجد لدينا هذا المرض.

تدابير أخرى لفائدة هذا النشاط:

- تخفيض نسبة الفوائد على القروض في حدود 10% للفرد ولما تكون جماعة تكون 20% أو 25% ولكن إذا فتحت البنوك أبوابها!

وأعيد - أستسمحكم السيد عضو مجلس الأمة - لما قلنا نعطي دعما للمربين كفرادى خاصة المربين البسطاء الذين يربون من 50 إلى 60 رأسا وبحكم الجفاف والصعوبات باعوها، فقلنا ليسترجعوها.

ولاية معينة كان بها 4000 مرب، لما سمعوا بهذا القرار أصبحوا 14.000 مربيا خلال أسبوعين.

إذن قلنا: لا! نحن ندعم معدل الفوائد مع البنوك. - يقال إننا لا نعطي شيئا للمربين، إذن ففي هذه السنة تم توزيع 350.000 قنطار من مادة الشعير على المربين وبسعر تفضيلي حدد بـ 155.000 سنتيم للقنطار الواحد، والذي سعره الحقيقي يكلفنا في السوق الدولية 370.000 سنتيم، (3.700 دج) ونتركه لنقدمه للمربين.

إذن الدولة تدفع - في كل قنطار يذهب إلى المربي - 2.150 دج، هكذا ويقولون إننا لم ندعمهم!

هل يجب أن نعطيهم الأموال كي يعتبروا أنه دعم؟ لا! هذا وبلغ هذه السنة 750 مليون دينار جزائري في الشعير فقط.

- تحسين ظروف معيشة السكان القاطنين في السهوب: الآن نحن قائمون بالتنمية الريفية سواء كانت الجبلية أو غيرها وحتى في السهوب.

الإضاءة والإنارة الشمسية، المضخات كذلك بالإنارة الشمسية، السكن الريفي، المسالك، التجميع الشمسي، كل هذا فعل.

ارتواء لكل 6.000 هكتار.

الآن وصلنا إلى نقطة ارتواء لكل 2.400 هكتار، إذن قربنا للمربين نقاط المياه، حيث كانوا يستعملون الصهاريج أو الشاحنات أو يتنقلون عشرات وعشرات الكيلومترات.

- إنشاء 1.381 سدا من النوع الذي كنت أتكلم عليه آنفا،

- إنجاز 1.500 ألف متر طولي من السواقي،

- استحداث مراكز عصرية للتلقيح الاصطناعي والحفاظ على السلالات المحلية،

- إنجاز 400.000 عملية تلقيح اصطناعي وهذا مجانا!

يبدو لي أن كل ما هو مجاني يظنه بعض الإخوان غير تابع لنا.

الدولة تقوم به مجانا، فلو قام به عند طبيب خاص فإنه يدفع ما يدفع، لكن مادامت الدولة هي التي قامت به دون أن تلجأ إلى الجزائريين واستعانت بأخصائيين أجانب وفتحنا هذه المراكز، والآن نحن نقوم بالتلقيح الاصطناعي الذي يسمح لنا - ومنكم من يدري بالموضوع - بتجنب الأمراض وبالتالي الحفاظ على السلالة.

- المحافظة على المراعي وعقلنة تسييرها، 03 ملايين هكتار كمحميات رعوية وأغراس رعوية من بين 07 ملايين هكتار التي تصحرت - وتكلمت في المداخلة الأولى عن هذا الموضوع - والعملية متواصلة كي نربح - إن شاء الله - 04 ملايين هكتار هذه.

- الحماية الصحية للقطيع: الحماية الصحية للقطيع مجانا وقتلتها قبل حين مررنا من 12 مليون رأس غنم إلى ما يقارب 20 مليوناً هذه علامة على أن قطيعنا لا بأس به.

مررنا من المعدل الوطني 12 كغ - 14 كغ من الوزن الصافي للذبيحة إلى 24 كغ، وهو المعدل الوطني، هذا معناه أن قطيعنا في صحة جيدة.

- تلقيح 85% من قطيع الأغنام المقدر اليوم بـ 20 مليون ضد - خاصة - مرض الجدري الذي كان منتشرا.

- تطهير 04 آلاف هكتار من الحشرات المسببة

والإحصائيات الرسمية هي أكثر من ذلك لأن الناس خائفون من الضرائب فلا يصرّحون، بل ترتفع حتى 30 مليون رأس غنم بما فيها التي ذبحت واستهلكت يوميا وفي المناسبات وفي الأعياد، بمعنى أن ناتج هذه الأغنام أكثر وأكثر.

والسيد الوزير يقول بأن 43% يمثل الناتج الخام لقطاع الفلاح هو الموالم.

نحن نطرح سؤالاً بمفهوم المخالفة: هل استفاد القطاع بـ 43% من الاستثمار العمومي؟ أنا أنتج، وأنا أعلم بأن المنتج من المفروض أن يدعم هو.

أنا أنتج وقدمت إنتاجاً، منطقة الموالين تقدم إنتاجاً من المفروض أنها هي التي تدعم! كذلك اليوم يرى الناس أن هناك مفارقات عجيبة: الفلاح - ونحن لسنا ضده واللهم لا حسد - أخذ تدعيماً مباشراً، الموالم يرى ويقول: أنا لم آخذ تدعيماً مباشراً، أعطوني مثله.

نحن مواطنون، وهذه قضية عدل، يأخذ الواحد تدعيماً مباشراً في حين الآخر لا يأخذ، نراها مفارقة عجيبة!

ثانياً: عندما نتكلم على مناصب العمل، نحن حريصون على إنجاح برنامج الحكومة ونقدم حلولاً في ذلك ولا نتحسس فقط مواضع الضعف بل نقدم كذلك اقتراحات من الميدان، لأننا في حزب، في سلطة، نريد أن ننجح وينجح معنا الشعب لأنه بنجاح برنامج الفلاحة وبنجاح برنامج الحكومة ينجح المواطن كذلك ويستفيد.

إذن نحن - وأعطيك أمثلة فقط - في ولاية الجلفة (وسوف أعطيك أرقاماً تخص ولاية الجلفة لأنها بحوزتي) - أكثر من 20 ألف عائلة تعيش مباشرة من تربية الأغنام لأن هناك فرقاً بين الموالم والراعي: الموالم هو الذي يكسب الأغنام والراعي هو الذي يمتن المهنة.

إذا أضفنا غير المباشر نصل إلى 25 أو 26 ألفاً، بمعنى تقريباً 200 ألف نسمة تعيش في ولاية الجلفة بتربية المواشي وهي تمثل ربع سكان ولاية الجلفة. بمعنى إذا خسرتنا هذه الفئة مستقبلاً فإنهم

كما أعلم جمعكم الموقر أنه سيتم تعديل قانون المراعي الذي سيعرض عليكم إن شاء الله عن قريب. معذرة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، الكلمة الآن مرة ثانية للسيد بلعباس بلعباس.

السيد بلعباس بلعباس: شكراً السيد معالي الوزير على هذه التوضيحات.

في الحقيقة هناك حقيقة لا يمكن إنكارها من أيّ كان ومن ينكرها فهو جاحد وهو أن الدولة ضخت أموالاً كبيرة في جميع القطاعات بما فيها قطاع الفلاحة، قال ربي: «لئن شكرتم لأزيدنكم»، و«أما بنعمة ربك فحدث».

ولكن فئة الموالين هذه قلت: لم تستفد بالقدر الكافي وهذه حقائق مستقاة من أرض الواقع.

أنا لم آت بالأرقام من عندي أو من رأسي، أنا ابن البيئة وجمت من منطقة تعيش أزمة حقيقية منذ أكثر من ثلاث سنوات وقد أقرّ السيد الوزير بأن هناك جفافاً وجفافاً كبيراً.

إذن جفاف كبير بمعنى أن الناس تلجأ إلى الأعلاف. السيد الوزير يقول بأن الأعلاف اليوم توجد 155 ألف وأن السعر مدعم ولكن في الحقيقة وأنتم تعلمون ذلك السيد الوزير أن الموالم يصله بـ 280.000 إلى 300.000 للقنطار، بمعنى أن التدعيم غير موجود، إن التدعيم أخذته الجماعة التي هي بين الدولة والموالم.

ثانياً: عندما نقول أن هناك تدعيماً أن (L'O.A.I.C) في 2007 - وهذه إحصائيات رسمية جمّت بها من عندهم - قسّموا في ولاية الجلفة 70.000 قنطار.

70.000 قنطار تمثّل في ولاية الجلفة 03 أيام علف فقط! تكفي لمدة 03 أيام! لأنّ الإحصائيات المستقاة من طرف المصالح الرسمية لولاية الجلفة تقول بأن هناك 03 ملايين رأس غنم، وفي الحقيقة هي تفوق ذلك إلى 05 ملايين أو 06 ملايين، لأن السيد معالي الوزير يقول بأن هناك 20 مليون رأس

للفلاح، التدعيم يكون مباشرة عند الإنتاج وبالتالي نطلب من السيد الوزير فتح الملف والنقاش حوله مع المختصين في المجال وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا السيد بلعباس بلعباس. يفهم من كلام السيد بلعباس بلعباس أنه متمكن من الموضوع أقترح على السيد الوزير أن يمكنه من تخصيص جلسة ويتم النقاش في الموضوع إذا كانت هنالك ردود في إطار مايسمح به النقاش العام. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس. السيد بلعباس مشكور، أنا قلت قبل حين إنني سأعود إن شاء الله لكم بتعديل قانون المراعي - ضروري موضوع المراعي - ثم أتفاجأ به حين يقول: أراضي العرش يستقر فيها الراعي، العرش ملك الدولة أولا، وثانيا لو أن كل من يستقر في مكان وهو راع - ومعروف بالتنقل (la transhumance)، إذا كان كل واحد يأخذ مكانا معيناً، فلا أدري ماذا سيبقى للآخرين؟ من الممكن أنني سوف آتي بالقانون إلى هنا لندرسه مع بعضنا فلا يوجد أي إشكال، أما كل ما هو تدخل للدولة إجماعي وجماعي يعتبره الموال ليس تدخلنا له؟ عجباً! نحن الدولة نصرف، إننا نصرف، قلت ونقص التمويل، نحن نصرف أما تغذية الأغنام فأولا تأتي من العشب الطبيعي الذي نحن بصدده تشجيعه وبدوره يعطي ثماراً، إلا أن الغطاء النباتي العشبي للتراب الوطني أصبح غير كاف للقطيع الذي بحوزتنا. القطيع الذي بحوزتنا نحن نقول بالتقريب 20 مليون، السيد عضو مجلس الأمة يقول بالتقريب 30 مليون، لأن الأشخاص لماذا لم تأت ولم تعلن العدد؟ فلما يكون هناك إحصاء عام ينطلق من طرف (L'OAIC) أو (les C.C.L.S)، حينئذ فسوف يظهرون، ولكن نحن نحصيهم حسب شهادات التلقيح، هذا ما نحن نعتبره إحصاء بما يريدون التصريح به إن أرادوا...

سوف ينزحون إلى القرى والمدن وتصبح الدولة والحكومة مجبرة على توفير مناصب العمل والسكنات.

إن نحن نريد تثبيت هؤلاء الناس ليقطنوا في أماكنهم بتقديم الدعم المباشر. أعطيكم - السيد الوزير - البعض فقط من الحلول: 1 - لا بد من تملك الموال للأراضي الرعوية التي يستغلها منذ أكثر من 100 سنة، هناك بعض العائلات قاطنة في مناطقها منذ أكثر من 100 سنة، اليوم هذه الأراضي الرعوية والعرشية القانون 90-30 يقول بأن أرض العرش تدخل في إطار أملاك الدولة، ونكون أمام مفارقة - السيد الرئيس - أننا أمام مشكل قانوني وشرعي، لأن الحيازة التي نعرفها نحن والتي تستمر لمدة 15 سنة تكون هادئة وبدون منازعة تكون ملكاً لحائزها.

نحن لدينا، نجد في نفس المنطقة طبيعة الأرض عرشية ولكل واحد ملكيته، لأنه كان محظوظاً في وقت الاستعمار وامتلك ولديه عنوانه، في حين أن نفس الشخص، ولأنه - الله غالب - لا يقرأ ولم يملك أرضه، أخرجوه من أرضه وقالوا له إنها تدخل في إطار أملاك الدولة، وهذا بنفس الأرض تُعطى له ملكيته والدولة تعترف بها وهذه ليس بها أي مشكل. إذن فالمشكل هو أنه لا بد من تملك الأرض للموال.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس، أيضا في نفس إطار التوضيح، الإطار العملي هنا: هذه جلسة أسئلة شفوية، السؤال يجب أن يكون مدققاً، الرد يكون مدققاً وكذلك التعقيب يكون مدققاً وفي حدود ما يسمح به القانون.

الأفكار التي تطرحها هي فعلاً جيدة وجديرة بأن يبلغ بها السيد الوزير ولكن أقترح بذلك أن تكون في إطار اللجنة المعنية ويمكن منها السيد الوزير للاستفادة والتعليق عليها، تفضل.

السيد بلعباس بلعباس: على ذلك سأختصر كلامي وسوف أقرأ فقط. للتذكير موارد من الموارد البنكية التي تعطى

الشفوية هي فرصة لرفع انشغالات المواطنين. منذ مدة كنت أستمع في إطار إذاعة جهوية مع الوكالات العقارية وتهاطلت مكالمات المواطنين الذين يشتكون الكثير من المشاكل التي وقعت لهم مع هذه الوكالات العقارية.

سؤالي سيادة الوزير، من بين النقاط التي أثرت بقوة أنه في غياب تنظيم قانوني لعمل هذه الوكالات التي هي مهمة جدا في وضعنا في اقتصاد سوق لأنها هي الوسيط بين المؤجر والمستأجر وبين البائع والمشتري في الميدان العقاري... إلخ.

نفس المسؤول عن كنفدرالية هذه الوكالات يعترف بأنه أكثر من 50% من هذه الوكالات ليست لها سجلات تجارية... إلخ، إذن فبكل بساطة سيادة الوزير، ماهي الإجراءات التي تتخذها وزارتك -بطبيعة الحال- بالتعاون مع وزارة التجارة من أجل إعطاء وضع قانوني لهذه الحالة وتحديد علاقتها بالضبط بالنسبة لتعاملها مع المواطنين، لأنه في مسألة الأتعاب، سمعنا بفروقات كبيرة، فهذه الوكالة تطرح سعرا معيناً والأخرى نسبة أعلى... إلخ وأصبحت هناك فوضى، هذا لا يعني أن كل الوكالات لا تقوم بعملها، فهناك المحترفون ويقدمون خدمات جليّة، لكن هناك وضع لا بد من تنظيمه، إذن فبصفة سريعة ماهي الإجراءات؟، هل هناك رقابة من طرف الوزارة؟ ماهي الآفاق بالنسبة لهذه الوكالات؟ وشكرا سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد، الكلمة للسيد وزير السكن والعمارة.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدة والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السيدات والسادة من أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
تناول السؤال الشفوي الذي تفضل بطرحه

أما دعم تغذية الأغنام: فنحن الآن لدينا وفرة في قطعاننا وإننا نقوم بتغذيتها وقد أعطيت الأرقام حتى على ثقل وحجم الرأس والنوعية زادت.

الوفرة موجودة، التغذية التكميلية التي تكون مخصصة للقطيع - السيد الرئيس - تكون في أشهر معدودات، أما الباقي فالقطيع يأكل من الأعشاب الطبيعية وهذا هو الشيء الذي....

لا يمكننا ولا يمكن لأي دولة أن تغذي قطيعها طوال السنة إلا بالتغذية المستوردة أو المنتجة والتغذية الطبيعية تضمن تقريبا 09 أشهر والتغذية التكميلية - نظرا للجفاف - فهي موجودة لمدة ثلاثة أشهر، فقط نحن نتساءل: كيف أن هؤلاء يتركون (I'O.A.I.C) و (La CCLS) ويشترتون من السوق السوداء، بطبيعة الحال، فإنه يشتريه بأسعار مرتفعة.

مثلا، وأنا عائد إلى ولاية سعيدة، يقال لنا، الحمد لله نحن تعطى لنا لمدة ثلاثة أشهر تامة ويأتي بالشاحنة لأخذها.

نحن لسنا مفرطين بين ولاية وأخرى مطلقا فالشعير موجود وقد سبق لي أن ذكرت لكم ما تدفعه الدولة فهي تدفع أكثر من الموال في القنطار، فهذا تكملة لتغذية صحية وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا، يتبين من خلال النقاش بأن الاقتناع غير مكتمل من الطرفين، أقترح على رئيس اللجنة أن يحدد جلسة وتتم فيها مناقشة الموضوع بكل ما يستحق الموضوع الذي هو في غاية الأهمية من وقت.

الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد وقطاع السكن.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس،
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير السكن والعمارة ممثل الحكومة،
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
زميلاتي زملائي،
الحضور الكريم،
سؤالي سيادة الرئيس - في الحقيقة - الأسئلة

قبل الشروع في مزاولة نشاطه (يجب أن يكون لديه السجل التجاري، هذا هو ما ينص عليه (le code du commerce).

وفي هذا الغرض تحدد المادة 149 من نفس القانون «أنه لا يجوز أن يتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالتبعية كسمسار أو وساطة أو... الأفراد المحكوم عليهم بجريمة أو تفتليس أو سرقة أو خيانة الأمانة أو الإحتيال أو الاختلاس مرتكب من مودع عمومي أو ابتزاز الأموال أو التوقيع أو القيام أو إصدار الشيك عن سوء نية بدون رصيد أو المس باعتماد الدولة أو اليمين الكاذب، أو إغراء شاهد أو المحاولة أو الاشتراك في إحدى الجرائم أو الجرح المشار إليها أعلاه، وكذا المفلسون الذين لم يرد لهم الاعتبار».

أضيف بهذا الشأن إلى أن القانون المدني في مادته 411 يمنع السماسرة أن يشتروا الأملاك المعهودة إليهم بيعها سواء مباشرة باسمهم أو باسم مستعار.

على ضوء هذه الأحكام التشريعية، يتضح جليا أن نشاط الوكيل العقاري لا يخلو من التأطير القانوني، ومزاولته تخضع كسائر الأنشطة التجارية الأخرى لشروط صارمة من شأنها ضمان النظام والسكينة العموميين.

أما فيما يخص مسألة الأتعاب، تجدر الإشارة إلى أن معظم الوكلاء العقاريين، نظموا أنفسهم في شكل جمعية مهنية تحت اسم "الاتحادية الوطنية للوكالات العقارية".

وفي هذا الإطار قامت هذه الاتحادية الوطنية بإعداد سلم الأتعاب مثل محافظ الحسابات وباقي النشاطات المتعلقة بإعداد سلم الأتعاب لممارسته على مجمل المنخرطين بها، علما أن القانون الساري لم ينص على تحديد الأتعاب من طرف الجهات الإدارية.

3 - بخصوص الجانب المتعلق بمراقبة الدولة وأجهزتها المختلفة لهذه الوكالات؛ أودّ التذكير أنه بالنظر إلى أن الوكيل العقاري هو مصنف في دائرة النشاطات التجارية الخاضعة للتسجيل في السجل

السيد لزهاري بوزيد عضو مجلس الأمة الموقر، موضوع الوكالات العقارية التي تنشط حاليا في الميدان، حيث تمحور سؤاله حول أربع نقاط:

- 1 - عدد الوكالات عبر التراب الوطني،
 - 2 - التنظيم القانوني وكيفية إنشاء الوكالات، وتحديد مسؤولياتها تجاه الزبائن ومسألة الأتعاب،
 - 3 - رقابة الدولة وأجهزتها المختلفة على هذه الوكالات،
 - 4 - وأخيرا، المستجدات بالنسبة لتنظيم الوكالات من الناحية القانونية.
- في هذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما ارتأيته مناسبا كرد على التساؤلات المطروحة.

قبل هذا أود أن أثنى ما تفضل به عضو مجلس الأمة المحترم في مقدمة سؤاله الشفوي حول ما اعتبره بالمكانة الهامة التي أصبحت تحتلها حقا الوكالات المعنية في مجال المعاملات العقارية: البيع والإيجار... إلى غيرها من المعاملات وهذا كوسيط بين البائع والمشتري والمؤجر والمستأجر. أما بالنسبة للتساؤلات المطروحة من طرف السيد عضو مجلس الأمة المحترم، اسمحو لي بتقديم ما تتضمنه إجابتي بإيجاز:

1 - فيما يتعلق بعدد الوكالات العقارية المتواجدة على التراب الوطني: فإن الإحصاء المضبوط لدى المركز الوطني للسجل التجاري على (le C.N.R.C)؛ يشير أنه بلغ إلى غاية أواخر شهر فيفري 2008؛ 5.147 وكالة عقارية، وهذا العدد يشمل 4.670 وكالة عقارية في شكل شخص طبيعي و477 وكالة عقارية في شكل شخص معنوي.

2 - فيما يخص التساؤل المتعلق بالنظام القانوني الذي يحكم إنشاء الوكالات العقارية ومسؤولياتها تجاه الزبائن وكذا مسألة الأتعاب التي قد يكتنفها الكثير من الغموض، لا بد من التذكير بما ينص عليه التشريع المعمول به.

إن القانون التجاري ينص في مادته الثانية بأن كل عملية توسط لشراء وبيع العقارات... إلى غيره، تعدّ عملا تجاريا بحسب موضوعه وعليه، يستلزم على الوكيل العقاري التسجيل في السجل التجاري

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس، وبطبيعة الحال، الشكر موجه للسيد الوزير، فقط أريد توضيح نقطة لها علاقة ولو... سيادة الوزير سئل أخيرا حول السكنات الشاغرة في الجزائر وأجاب بأن هناك 06 ملايين وحدة سكنية وأن رقم مليون سكن شاغر يعني لا يؤيده ولكن نريد أن نعرف فقط، حسب رأيه هل هناك فكرة حول ما هو عدد السكنات الشاغرة لأنه مربوط بقضية الوكلاء والنشاط... إلخ، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا، وبالنسبة لهذا التساؤل: آخر إحصاء كان لسنة 98 وكان الإحصاء في ظروف يعلمها الجميع وعُدت آنذاك كل السكنات الشاغرة كسكنات شاغرة، ويقال بأنها كانت بين 800.000 و 900.000، لكن هذا رقم - أظن - خيالي بالنسبة لنا لأنه حينذاك غادر بعض الأشخاص سكناتهم وتخلوا عن ممتلكاتهم وهناك أشخاص هاجروا.

لذا نحن ننتظر من إحصاء سنة 2008 والذي بدأ في 16 أفريل وينتهي في 26 أفريل ليكون لدينا رقم أدق، لأن كل الآليات وكل هذه الدعامات معمولة كي نكون على دراية أحسن بالحظيرة الوطنية.

المهم هو أن بداية البرنامج الخماسي كانت الحظيرة حوالي 06 ملايين وحدة سكنية، وفي آخر البرنامج من المفترض أن تكون 07 ملايين وحدة سكنية.

الأهم من هذا هو أننا نعمل كي تكون كل الحظيرة في متناول المواطنين، فمن أراد الشراء يشتري ومن أراد الكراء يقوم بذلك، وهو ما يخلق سوقا عقارية حقيقية في المستقبل إن شاء الله.

هذه السوق لا نستطيع خلقها إلا إذا كانت لدينا حظيرة كبيرة قادرة لاستيعاب ولاستقطاب كل ما يحتاجه المواطن، شكرا.

التجاري، فإنه طبقا للمادة 30 من القانون 04 - 08 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بممارسة الأنشطة التجارية، يقع تحت رقابة كل من ضباط وأعوان الشرطة القضائية وكذا الموظفين التابعين لإدارتي التجارة والحماية المؤهلين لإثبات المخالفات المنصوص عليها قانونا.

فضلا عن ذلك تجدر الإشارة إلى أن الخدمات التي يوفرها الوكلاء العقاريون والمتمثلة في التوسط بين الزبائن قلت المشتري والبائع والمؤجر والمستأجر، يجب أن تفضي بالضرورة إلى إقامة صفقات أو عقود يتم تحريرها من طرف مختصين قانونيين وهم الموثقون الذين بصفتهم يسهرون على مراعاة الشروط القانونية التنظيمية الواجب احترامها في هذا المجال.

أخيرا وبخصوص استعلامكم عن مستجدات تنظيم هذه الوكالات من الناحية القانونية وبالنظر إلى ما بلغته من مكانة، أنهى إلى علمكم أنه تم مؤخرا تنصيب مجموعة عمل بين وزارة التجارة ووزارة السكن والعمران قصد دراسة سبل تنظيم هذا النشاط بهدف إدراج الوكالة العقارية ضمن المهن المقننة والمنظمة والخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، علما أن هذا النشاط يبقى خاضعا للأحكام العامة المسيرة للأنشطة التجارية مالم يصدر نص تنظيمي خاص به.

تلكم هي أهم العناصر التي ارتأيت تقديمها لكم، ردا على السؤال الشفوي الذي تفضل بطرحه السيد لزهاري بوزيد عضو مجلس الأمة الموقر، شكرا سيادة الرئيس، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا، نحن نقدر الجهد الذي بذل ولقد لاحظنا ذلك من خلال كلامكم الموجه للمجلس بالرغم من الأوضاع الصحية الخاصة التي تعانون منها نتيجة المناخ، الطقس الذي عشناه والذي تسبب -ربما- بإلحاق ما تعانون منه. الكلمة الآن للسيد بوزيد إن كان يريد أخذها.

3- إن مسؤولي الهياكل على مستوى البلديات، إدارات إدارية كانت أو منتخبين يطالبون بإنشاء ضريبة بقيمة رمزية تطبق على جميع مطبوعات الحالة المدنية على غرار ما هو موجود على مستوى مصالح قطاع العدالة أين الوثائق المسلمة تخضع لضريبة إجبارية منذ مدة طويلة.

ألا ترون السيد الوزير، أن تطبيق هذا الإجراء فعليا سيساهم في رد الاعتبار لوثائق الحالة المدنية؟ تقبلوا سيدي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا السيد مسعود، الكلمة الآن للسيد الوزير المنتدب لدى السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، مكلف بالجماعات المحلية.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، تفضل السيد مسعود بدوحان، عضو مجلس الأمة مشكورا بطرح انشغال بعض المواطنين حول وضعية الحالة المدنية عبر بلدياتنا، وهو موضوع جد هام بالنسبة للحياة اليومية للمواطنين.

ردا على ذلك أود أن أبدي التوضيحات التالية:

1 - يتعلق الجزء الأول من السؤال بوضعية الحالة المدنية في البلديات.

العنصر القانوني: تسير الحالة المدنية في الجزائر بأحكام الأمر رقم 20 - 70 المؤرخ في 19 فيفري 1970 المتضمن قانون الحالة المدنية ومجموعة من النصوص التنظيمية والتطبيقية مثل الأمر رقم 71 - 65 المؤرخ في 22 سبتمبر 1971 المتعلق بتسجيل عقود الحالة المدنية غير المسجلة.

الأمر رقم 73 - 51 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973 الذي يحدد مدة صلاحيات مطبوعات الحالة المدنية بسنة واحدة.

المرسوم رقم 71 - 155 المؤرخ في 03 جوان 1971

السيد الرئيس: شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد مسعود بدوحان وقطاع الداخلية.

السيد مسعود بدوحان: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة معالي الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر.

يشرفني أن أطرح على معالي سيادة الوزير سؤالاً شفوياً يتعلق بوضعية مصالح الحالة المدنية على مستوى البلديات، هذا نصه الكامل:

رغم الأهمية الكبرى التي تكتسيها وثائق الحالة المدنية بالنسبة للإدارة بصفة عامة ولل فرد بصفة خاصة، إلا أنه لوحظ ومنذ مدة، التدهور المستمر لمصالح الحالة المدنية على مستوى البلديات وغياب المتابعة والمراقبة من طرف الهيئات المحلية الوصية مما أدى إلى حدوث أخطاء وفوضى في تحرير وثائق الحالة المدنية ومسك سجلاتها وهكذا أصبح قطاع الحالة المدنية شيئاً فشيئاً يعرف العديد من النقائص مما أثر سلباً على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

سيدي الوزير، هل هناك إجراءات مسطرة للقضاء على السلبيات المذكورة أعلاه وإعادة الاعتبار لهذه المهمة الأساسية للخدمة العمومية؟ كما أوجه إلى معالي الوزير تساؤلات تخص بعض النقاط ذات الصلة الوطيدة مع ملف الحالة المدنية:

1 - إن الأجل الخاص بمطبوعات الحالة المدنية المستعملة محددة بعام واحد فقط.

سيدي الوزير، ألا ترون أن مدة صلاحية هذه الوثائق جد قصيرة وتمديدها سيساهم في تقليص الضغط الموجود على مستوى مصالح الحالة المدنية؟

2 - إن المعجم الوطني للأسماء لم يعرف أي تغيير منذ إصداره بداية الثمانينات.

ألا تعتقدون سيدي الوزير أن إثراء وتحيين هذه الوثيقة ووضعها تحت تصرف مصالح الحالة المدنية تسهل مهمة المشرفين على هذا القطاع الحساس؟

- عدد السجلات المنشأة: 428 سجلا تتضمن 83.935 عقدا.

تجدر الإشارة إلى الصعوبة التي تعرفها هذه العملية لكون هذه السجلات أُلّفت بنسختها، الشيء الذي يتطلب البحث بشتى الوسائل عن الوثائق التبريرية لإعادة إنشاء العقود المعنية.

وإضافة إلى التكفل بعلميتي تجديد وإعادة إنشاء سجلات الحالة المدنية المتدهورة من كثرة الاستعمال والمتلفة، فإن الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ما فتئت تعمل على التحسين المستمر لحسن أداء المرفق العام على عدة مستويات كالتنظيم والتكوين والمراقبة والمتابعة، ويمكن إبراز هذه المجهودات بالخصوص فيما يلي:

- أصدرت التعليمات رقم 22 المؤرخة في 23 سبتمبر 2000 المتعلقة بإصدار إرسال بعض وثائق الحالة المدنية عن طريق البريد.

- أصدرت التعليمات الوزارية المشتركة رقم 2.200 المؤرخة في 21 ديسمبر 95 المتعلقة بالحالة المدنية في ولايات أقصى جنوب البلاد.

- أصدرت التعليمات الوزارية رقم 99 - 45 المؤرخة في 20 نوفمبر 1999 المتعلقة بمتابعة حسن تسيير الحالة المدنية والتي تحت البلديات على فتح ملحقات إدارية على مستوى التجمعات السكانية الكبرى قصد تقريب الإدارة من المواطن.

- أعدت 21 ملتقى تحسيسيا وتوجيهيا جهويا ومحليا وأياما دراسية توجت كلها بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات من شأنها تذليل النقائص التي تعترض السير الحسن لمصالح الحالة المدنية.

- قامت بتنظيم 08 ملتقيات تكوينية جهوية لجميع رؤساء المجالس الشعبية البلدية بصفتهم ضباط الحالة المدنية داخل الوطن.

- أصدرت التعليمات إلى السيدة والسادة الولاة تحثهم فيها على ضرورة تنظيم أيام دراسية لرؤساء المجالس الشعبية المنتخبين عن الانتخابات المحلية الجديدة لأكتوبر 2007.

- قامت نفس الوزارة بإعداد برنامج خماسي 2005 - 2009 لإنجاز علميتي تجديد تسجيلات

الذي يحدد كفاءات إعادة إنشاء سجلات الحالة المدنية المتدهورة.

المرسوم رقم 71-156 المؤرخ في 03 جوان 1971 المتعلق بإنشاء اللجان والمحدد للإجراءات الإدارية لإعادة إنشاء عقود وسجلات الحالة المدنية المتلفة.

المرسوم رقم 71-157 المؤرخ في 03 جوان 1971 المتعلق بتغيير اللقب.

المنشور رقم 307 المؤرخ في 28 فيفري 1973 المتعلق بتسجيل المواليد الجدد في حالة غياب عقد زواج الأبوين.

المنشور رقم 32 المؤرخ في 04 جانفي 1995 المتعلق بالدفتر العائلي.

هذه المنظومة التشريعية والتنظيمية التي تضبط قواعد تسيير وتنظيم مصالح الحالة المدنية، استطاعت أن تضمن ديمومة واستمرارية عمل هذه المصالح رغم استهدافها ومحاولة تدميرها في العديد من المرات لاسيما خلال أحداث أكتوبر 1988 وما تلتها من أحداث التخريب والحرق التي عرفتها هذه المصالح على مستوى بعض البلديات، الشيء الذي أدى إلى بروز بعض النقائص الاستثنائية أو المحدودة في الزمان والمكان، مع العلم أن هذه النقائص كثيرا ما تعالج بمجرد ظهورها.

أما فيما يخص علميتي تجديد وإعادة إنشاء عقود سجلات الحالة المدنية المتلفة، فيمكن إعطاؤكم صورة موجزة عن كيفية التكفل بها:

تجديد السجلات المتدهورة: الولايات المعنية 41 ولاية معنية بهذه العملية،

عدد السجلات المتدهورة: 39.185 سجلا تتضمن 7.140.833 عقدا.

عدد السجلات التي تم تجديدها: 23.360 تتضمن 5.543.351 عقدا.

إعادة إنشاء السجلات المتلفة:

- عدد الولايات المعنية: 27 ولاية،

- عدد البلديات المعنية: 125 بلدية،

- عدد اللجان المنشأة: 115 تخص 26 ولاية،

- عدد السجلات المطلوب إعادة إنشائها: 1.620 سجلا،

التي أدت بالمشروع إلى تحديد هذا الأجل تتبين وتتوضح سلامة ومنطقية تحديد مدة صلاحية استعمال وثائق الحالة المدنية بسنة واحدة، ويمكن ذلك ببساطة في كون حياة الأفراد تتخللها عدة أحداث لحالتهم المدنية من زواج وطلاق و وفاة وتغيير الألقاب والأسماء، وإن هذه الأحداث وغيرها تدون في سجلات الحالة المدنية وعلى هامش شهادة الميلاد وبالتالي فإن عقود الحالة المدنية تستدعي التحيين المستمر وإلا فقدت حجيتها القانونية. وعليه فإن تمديد مدة صلاحية وثائق الحالة المدنية إلى أكثر من سنة من شأنه أن يتسبب في احتمال ضعف مصداقية هذه الوثائق ونقص حجيتها القانونية لكونها لم تحين بعد وبالتالي لم ترسم الصورة الحقيقية للحالة المدنية للشخص المعني.

كما يؤدي ذلك إلى ضعف القوة البرهانية لهذه الوثائق الرسمية التي تلعب دورا كبيرا في العلاقة بين المواطنين والإدارة.

2 - تحيين المعجم الوطني للأسماء ووضعه تحت تصرف مصالح الحالة المدنية: يتم اختيار أسماء المواليد حسب المادة 64 من قانون الحالة المدنية والمادة 28 من القانون المدني من طرف الأب أو الأم أو في حالة عدم وجودهما المصرح على أن تكون الأسماء المختارة أسماء جزائرية أو ذات نطق جزائري ويجوز أن يكون غير ذلك بالنسبة للأطفال المولودين من أبوين معتنقين ديانة غير الديانة الإسلامية.

وقد تم إنجاز مشروع المعجم الوطني للأسماء من طرف الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بموجب أحكام المرسوم 26 - 81 المؤرخ في 07 مارس 81 المتضمن إعداد قاموس وطني لأسماء الأشخاص.

ونظرا لكون المشروع الجزائري قد حدد مرجعية وطريقة اختيار الأسماء بحكم القانون، فإن المعجم الوطني لأسماء الأشخاص يمكن أن يعتمد كمرجع أو كوسيلة يستأنس ويستعين بها ضباط الحالة المدنية في اختيار بعض الأسماء لاغير، على أن

الحالة المدنية المتدهورة من كثرة الاستعمال وإعادة إنشاء عقود تسجيلات الحالة المدنية التي أتلقت خاصة من جراء الأحداث التي عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية لاسيما تلك التي أتلقت بنسختها المتواجدة على مستوى البلديات والمتواجدة على مستوى المجالس القضائية.

- قد أعطت الإحصائيات الخاصة بسنة 2007 نتائج إيجابية أهمها تنصيب 09 لجان بقرارات صادرة عن السيد وزير العدل حافظ الأختام قصد إعادة إنشاء عقود السجلات المتلفة بنسختها وذلك في 06 ولايات معنية وهي: عنابة، الجلفة، سيدي بلعباس، جيجل، تيارت والمدية.

مع العلم بأن وزارة الداخلية والجماعات المحلية هي الآن بصدد إعداد:

- برامج تكوينية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية بصفتهم ضباط الحالة المدنية،

- برامج تكوينية للأمناء العاميين للبلديات،

- قانون خاص بموظفي الجماعات المحلية من شأنه أن يضمن استقرار وتحفيز موظفي مصالح الحالة المدنية، وأن ينظم طريقة تعيين موظفين جدد على مستوى هذه المصالح مع إجبارية إجراء فترات تكوينية مسبقة.

2 - الجزء الثاني من السؤال، تساؤلات تخص بعض النقاط ذات الصلة مع ملف الحالة المدنية.

أما فيما يخص الجزء الثاني من السؤال المتعلق بمدة صلاحيات وثائق الحالة المدنية بعام واحد وتحيين المعجم الوطني للأسماء ووضعه تحت تصرف مصالح الحالة المدنية، وإحداث ضريبة تطبق على جميع وثائق الحالة المدنية؛ فيمكن إفادتكم ببعض التوضيحات المتعلقة بكل حالة على حدة وذلك على النحو التالي:

1 - فيما يخص تحديث سريان مفعول وثائق الحالة المدنية بسنة واحدة: نصت المادة الأولى من الأمر رقم 73 - 51 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973 المتضمن تعديل الآجال المحددة لصلاحية وثائق الحالة المدنية على أن سريان مفعول وثائق الحالة المدنية محدد بعام واحد فقط، وتحليل الأسباب

بادرت به وزارة الداخلية بتسجيله ضمن برنامج عملها، يتعلق الأمر بعملية معقدة تتطلب مراحل تجريبية وتقييمية، ولهذا الغرض فقد شرع في إجراء عمليات تجريبية بالعلاقة مع برنامج (MEDA) التابع للاتحاد الأوربي لتجربة برمجيات جديدة بكل من بلديات: حيدرة، باب الواد ووهران.

إن النتائج المشجعة المتحصل عليها لحد الآن تنذر بتعميم ترقيم الحالة المدنية عن قريب إن شاء الله. أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير المنتدب لدى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، مكلف بالجماعات المحلية. أسأل السيد مسعود بدوحان إن كان يريد أخذ الكلمة للتعقيب على مضمون رد السيد الوزير فليتفضل.

السيد مسعود بدوحان: شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير على التوضيحات المقدمة. تبقى - السيد الوزير - على مستوى أرض الواقع أو على مستوى البلديات خاصة البلديات التي توجد بها المصالح الاستشفائية بكثرة ففي الدخول المدرسي أي الدخول الاجتماعي سنويا تعيش البلديات اضطرابات كبيرة جدا، هل من الممكن اتخاذ إجراء استثنائي في هذه الفترة حتى نسير هذه المرحلة بمرونة لنضمن بعض الاستقرار على مدار السنة؟ شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا السيد مسعود بدوحان، الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا، وزارة الداخلية على دراية بالمشاكل التي يعاني منها المواطنون وقد قلت بأن الدخول الاجتماعي هذا والدخول المدرسي بأننا

تبقى أحكام قانون الحالة المدنية والقانون المدني سالفة الذكر هي المرجع الأساسي لاختيار الأسماء. 3 - إنشاء ضريبة على استخراج وثائق الحالة المدنية: إن رؤساء المجالس الشعبية البلدية يؤدون وظيفة ضباط الحالة المدنية بصفتهم ممثلين للدولة بحكم المادة 68 من القانون رقم 08 - 90 المؤرخ في 07 أبريل 1990، المتعلق بالبلدية.

وبناء على ذلك فإن وزارة الداخلية والجماعات المحلية تضمن توفير الاعتمادات اللازمة لمصاريف إنجاز مطبوعات ودفاتر الحالة المدنية في ميزانية التسيير لكل سنة في الباب رقم 37 - 03 المسمى الإدارة المركزية - الحالة المدنية.

وتسلم المصلحة المختصة على مستوى الإدارة المركزية هذه المطبوعات والدفاتر إلى البلديات مجانا. ونظرا للتبذير الملاحظ بكثرة عند استخراج وثائق الحالة المدنية وبغاية التقليل من هذا التبذير، فإن الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية اقترحت فرض رسم جبائي رمزي على استخراج هذه الوثائق، أُدرج هذا الاقتراح ضمن مشروع قانون المالية لسنة 1998 إلا أنه قوبل بالرفض من طرف السادة نواب المجلس الشعبي الوطني.

سيدي الرئيس، في الأخير وبالرغم من الجهود المبذولة سواء في المجال القانوني والتنظيمي أو في المجال النظامي، فإن سير مصالح الحالة المدنية تبقى مصدرا للانشغالات المشروعة للمواطنين ولاسيما في بعض مراحل السنة كالدخول المدرسي.

فبالنسبة لهذه النقطة بالذات فقد تم تحسيس وزارة التربية الوطنية على ضرورة إعطاء تعليمات لمصالحها لكي لا تطلب إحضار وثيقة الحالة المدنية رقم 12 إلا من طرف التلاميذ الذين سجلوا بالمدرسة لأول مرة، أما التلاميذ الآخرين فهم يتوفرون على ملف على مستوى المؤسسات التي يزاولون بها دراستهم.

إلا أن الحل الأمثل والنهائي يكمن في إدراج استعمال الإعلام الآلي في الحالة المدنية والذي

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، شكرا للزملاء ولكل من رافقنا أثناء هذه الجلسة التي أعتقد أنها كانت مفيدة. تم تبادل وجهات النظر فيها وإذا كان لدينا من خلاصات نستخلصها فإننا نلاحظ الاهتمام المتزايد من قبل الزملاء ونلاحظ الرغبة في التوسع في النقاش، ولكن لكي نوفق ما بين طريقة العمل المعتمدة لجلسات الأسئلة الشفوية ورغبة السادة والسيدات أعضاء المجلس، نحن ننصح الإخوة في اللجان لكي يقترحوا علينا جلسات عمل حتى يكون لدينا متسع من الوقت لكي ندخل في النقاش تدقيقا ونتحرى الحقيقة من مصادرها، شكرا لكم جميعا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة العشرين ظهرا

قمنا باتفاق مع وزارة التربية الوطنية بأن لا تطالب كل التلاميذ بوثائق الحالة المدنية إلا التلاميذ المسجلين الجدد وهذا للإلناص.

هناك إجراءات أخرى لعلها تساعد على إنقاص الضغط في هذا المجال وهي ذات طابع إداري أو تنظيمي فيما يخص تقرير إصلاح الإدارة فيما يخص طلبات هذه الوثائق التي تطلب حاليا بكثرة في كل المجالات وفي كل الحالات.

إذن هذه - ربما كذلك - سوف تعالج تبقى قضية الحل النهائي كما قلت وهي عملية رقمنة الحالة المدنية، وهنا الصعوبة ليست صعوبة تقنية فيما يخص البرمجية ولكن الصعوبة التي واجهتنا كانت في إطار التسمية باللغة العربية.

أنتم على علم بأنه تقريبا كل هذه التسجيلات التي كانت قبل السبعينات مدونة باللغة الفرنسية، إذن لما تبرمج هذه المعطيات في الاعلام الآلي لابد أن يقابلها الاسم باللغة العربية ثم إن الاسم باللغة العربية فيه قليل من المشاكل، ربما لأن حرف "H" ينطق بالعربية "ح" كما بإمكانه أن ينطق "ه" وغير ذلك من المشاكل.

هذا هو العمل بالنسبة للبلديات الثلاث التي تجري بها هذه العملية الرقابية التي ربما سوف تتم في آخر هذه السنة.

ثم لعل هناك وجود إجراءات أخرى مثل لما تصدر البطاقة الرقمية أيضا فلعلها تسمح باستنساخ واستخراج وثائق أيضا بدون أن نلجأ دائما إلى مصالح الحالة المدنية.

النقطة الثالثة - ذكرتها - وهي فيما يخص توظيف مسؤولين أو موظفين جدد على مستوى البلديات، وأنتم على دراية بأنه نظرا للهيكل التنظيمي للبلديات والذي يعتبر ضعيفا جدا، تقريبا كل الأعوان الموجودين على مستوى شبابيك الحالة المدنية، هم من أصحاب الشبكة الاجتماعية، يعني من ناحية الكتابة أو من ناحية النجاعة مردودهم غير كاف، أظن أننا على علم بخطورة هذا الموضوع، وإن شاء الله بعون الجميع سوف ننتصر عليه وشكرا.

ملحق

أسئلة كتابية

1 - من السيد لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير النقل

سيادة الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و 73 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ 8 مارس سنة 1990، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

تم تحديد جدول زمني لمالكي السيارات من أجل عرض سياراتهم على المراقبة التقنية، لكن هناك العديد من هؤلاء المالكين لم يحترم الآجال لأسباب مختلفة، سؤالي:

1 - هل عدد نقاط المراقبة التقنية للسيارات على المستوى الوطني وخصوصا على مستوى المدن الكبرى يتناسب مع عدد السيارات الموجودة بها؟
2 - ماهي حصيلة المراقبة التقنية للسيارات خلال عام 2007 من حيث عدد السيارات التي تم

فحصها والتي لم يتم فحصها (بالنسبة للسيارات التي كان من المفروض أو تعرض للمراقبة خلال 2007)؟

3 - ماهي الإجراءات التي تنوي وزارتكم القيام بها للتقليل من الضغط على نقاط المراقبة؟ لكم مني، سيادة الوزير، فائق الشكر والامتنان.

الجزائر، في 27 جانفي 2008

لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الذي تستفسرون بموجبه عن عدد وكالات الفحص التقني للسيارات المعتمدة وهل يتناسب عددها مع عدد السيارات المسجلة عبر الولايات لا سيما في المدن الكبرى وعن حصيلة المراقبة التقنية للسيارات خلال عام 2007 وعدد السيارات التي لم تعرض للفحص وعن الإجراءات التي تعتزم الوزارة القيام بها للتقليل من الضغط على نقاط المراقبة التقنية للسيارات؛ يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

عدد وكالات المراقبة التقنية للسيارات

1 - شبكة الوكالات المعتمدة لغاية 2008.02.20:

الرمز	الولاية	وكالات المراقبة التقنية للسيارات	
		المعتمدة	في النشاط
01	أدرار	02	01
02	شلف	05	05
03	الأغواط	04	04
04	أم البواقي	06	04
05	باتنة	11	06
06	بجاية	09	07
07	بسكرة	06	03

02	03	بشار	08
07	09	البليدة	09
03	09	البويرة	10
01	02	تمنراست	11
01	06	تبسة	12
05	09	تلمسان	13
03	04	تيارت	14
05	11	تيزي وزو	15
13	22	الجزائر	16
03	03	الجلفة	17
02	02	جيجل	18
06	10	سطيف	19
02	04	سعيدة	20
03	08	سكيكدة	21
03	05	سيدي بلعباس	22
04	05	عناية	23
02	02	قالمة	24
06	10	قسنطينة	25
02	05	المدية	26
03	03	مستغانم	27
03	08	مسيلة	28
04	04	معسكر	29
05	05	ورقلة	30
05	15	وهران	31
01	02	البيض	32
01	01	إليزي	33
02	06	برج بوعرييج	34
06	09	بومرداس	35
02	03	الطارف	36
01	01	تندوف	37
02	02	تيسمسيلت	38
02	04	الوادي	39
03	04	خنشلة	40
02	02	سوق أهراس	41
02	07	تيازة	42

05	07	ميلة	43
04	04	عين الدفلى	44
02	02	نعامة	45
03	05	عين تيموشنت	46
03	03	غرداية	47
02	04	غليزان	48
166	273	المجموع	

بالإضافة إلى الحظيرة المتواجدة بها، السيارات المرقمة بالولايات الأخرى. غير أنه إذا كانت بعض الوكالات قد شرعت في النشاط في آجال قصيرة كما هو الحال بالنسبة لـ 166 وكالة التي تشتغل حاليا والمتواجدة على مستوى 48 ولاية، فإن بعض الوكالات الأخرى تشهد بعض التأخر في آجال الإنجاز والتي من المنتظر أن تدخل حيز الاستغلال خلال السنة الجارية 2008.

1 - 2 فيما يخص توزيع الوكالات وتحديد عددها: إن تحديد عدد الوكالات الواجب اعتمادها على مستوى كل ولاية وكذا توزيعها الميداني خاصة عبر المدن الكبرى قد خضع لمقياس عدد حظيرة السيارات المسجلة بها. هذا وتجدر الإشارة إلى أن كل وكالات المراقبة التقنية للسيارات التي تم اعتمادها من قبل وزارة النقل لها اختصاص وطني يسمح لها بالمراقبة،

2 - حصيلة المراقبة التقنية لسنة 2007:

عدد التوقف عن السير	الفحص المضاد	عدد فحص الدوري	أصناف السيارات
20.176	38.475	1.045.408	سيارات خاصة
6	5	764	سيارات الاستئجار
24	60	8.291	سيارات تعليم السياقة
733	1.430	139.559	سيارات الأجرة
1.336	3.621	120.891	سيارات النقل الجماعي للأشخاص
39	65	4.449	سيارات الإسعاف
8.717	20.052	449.213	سيارات نقل البضائع الوزن الخفيف
3.282	7.271	265.929	سيارات نقل البضائع الوزن الثقيل
70	74	5.970	سيارات نقل المواد الخطيرة
9	7	1.119	سيارات الإصلاح
0	0	5	الأخرى
34.392	71.060	2.041.728	المجموع

– المرحلة الرابعة: خصت للسيارات السياحية التي يتراوح عمرها بين 10 و 14 سنة وذلك من 01 جوان 2006 إلى 30 سبتمبر 2006.

– المرحلة الخامسة: خصت للسيارات السياحية التي يتراوح عمرها بين 05 و 09 سنوات وذلك من 01 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2006.

وأمام التوافد المتأخر لعدد كبير من مالكي السيارات الخاصة للقيام بالفحص التقني الدوري لمركباتهم المسجل عبر بعض الوكالات، ارتأت وزارة النقل تكييف آجال المراقبة التقنية واعتماد رزنامة زمنية جديدة من شأنها تمكين المتأخرين من أداء واجبهم القانوني في ظروف مريحة وعليه تم تبني الرزنامة الآتية:

– السيارات المرقمة قبل 31 ديسمبر 2000 من 07 جانفي إلى غاية 30 جوان 2007.

– السيارات المرقمة في السنوات 2001، 2002، 2003 و 2004 من أول جويلية إلى غاية 31 ديسمبر 2007.

إن هذه الآجال الإضافية التي كان من المنتظر أن تمكن مالكي السيارات المتأخرة من القيام بواجبهم القانوني في ظروف حسنة ومريحة لم تستغل من طرف المعنيين الذين فضلوا مرة أخرى انتظار الأسبوع الأخير من الشهر الأخير من السنة الإضافية التي منحت لهم للتقدم إلى وكالات المراقبة التقنية مما أحدث اكتظاظا ظرفيا أمام هذه المراكز.

كما تجدر الإشارة إلى أنه وباستثناء شهر جانفي 2007، أين سجل تقدم أكثر من 244 ألف سيارة للمراقبة، فإن الأشهر المتبقية من فيفري إلى نوفمبر لم يتعد فيها عدد المتوافدين على مراكز المراقبة التقنية 180 ألف سيارة وفي بعض الأحيان أقل بكثير من ذلك كما هو الحال بالنسبة لشهر أفريل 2007 حيث سجل 137 ألف عربية، وشهر سبتمبر 138 ألف وأكتوبر 141 ألف من سنة 2007.

إعتبرنا لما سبق يتضح جليا أن المراقبة التقنية والدورية للسيارات لم تشهد مشاكل بالنسبة للآجال ولا بالنسبة لطاقة الاستيعاب وإنما كانت بسبب تأخر بعض مالكي السيارات في إجراء

كما يتضح فإن سنة 2007 قد شهدت إجراء أكثر من مليوني (2) فحص تمخض عنه:

– توقيف أكثر من 34 ألف عربية،

– إخضاع إلى الفحص المضاد لأكثر من 71 ألف عربية.

أما بالنسبة للسيارات التي لم تخضع للفحص التقني، فإن كل مالكي السيارات الذين تقدموا للقيام بواجبهم القانوني قد تم التكفل بهم.

غير أنه، ورغم انقضاء الآجال القانونية، فإن الشبكة الوطنية للوكالات التي تحتوي على قدرة استيعاب تقارب 350 ألف فحصا شهريا، لا تزال تستقبل مالكي السيارات المتأخرة.

3 – الإجراءات المتخذة للتقليل من حدة الضغط على الوكالات:

تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الضغط على الوكالات لا تشاهد إلا في الأيام الأخيرة من انقضاء الآجال القانونية الممنوحة للمواطنين.

كما هو معلوم فإن عملية المراقبة التقنية للسيارات هي من بين أكبر الإجراءات التي تم إدخالها بالجزائر للحد من حوادث المرور وذلك لتحديد مدى ملائمة السيارات للسير عبر الطرق، وتتمثل في اختبار لا يتعدى 20 دقيقة من أجل مراقبة جهاز الفرملة، قدرة القيادة، الأضواء، الإشارات، أجهزة الدفع، وكذلك العجلات، وقد انطلقت عملية المراقبة كأول مرحلة للسيارات في فيفري 2003.

وتم تقسيمها لمراحل تدريجيا حسب اختلاف أصناف وأعمار السيارات:

– المرحلة الأولى: خصت المركبات الموجهة للنشاطات المنظمة (نقل المسافرين، نقل المواد الخطيرة، سيارات تعليم السياقة....) وذلك إلى غاية 30 أفريل 2005.

– المرحلة الثانية: خصت للسيارات السياحية التي يساوي أو يفوق عمرها 20 سنة وذلك من 30 أفريل 2005 إلى 30 نوفمبر 2005.

– المرحلة الثالثة: خصت للسيارات السياحية التي يتراوح عمرها بين 15 و 19 سنة وذلك في الفترة الممتدة من 01 ديسمبر 2005 إلى غاية 30 ماي 2006.

سياحي، ترفيهي، تجاري وسكني، وحسب الصحافة فالأشغال متقدمة في التهيئة بل أن المركز التجاري الضخم سيكون جاهزا في السداسي الثاني لسنة 2008. سؤالي، سيادة الوزير كالتالي:

1 - ما هي حقيقة هذا المشروع؟ ومن يشرف عليه؟

2 - ما هي قيمة الاستثمارات، وهل هي جزائية محضة أو أجنبية أم هناك شراكة؟

3 - ما هي أهم معالم ومكونات المشروع ومتى يتم الانتهاء من إنجازه؟ لكم مني، سيادة الوزير، فائق الشكر والامتنان.

الجزائر، في 04 ديسمبر 2007

لزهارى بوزيد

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إن مبادرة إنجاز مشروع مدينة الجزائر، الصنوبر البحري من طرف دايو الجزائر، للفندقة والترفيه والعقار (دهلي)، (DAEWOO ALGERIEHOTELLERIE, LOISIRS ET IMMOBILIER "DAHLI") يندرج ضمن المشروع الضخم المتمثل في إنجاز سيتي سنتر (CITY CENTER) والذي يهدف إلى تحسين وتدعيم الطابع الحضري للجزائر العاصمة.

سيتموقع المشروع على بلدية المحمدية، دائرة دار البيضاء، تقريبا تسعة (9) كلم شرق الجزائر العاصمة وتقدر المساحة الإجمالية للعقار بـ 200 هكتار.

يشتمل المشروع على المنشآت الأساسية التالية:

- قصر للمؤتمرات الذي سيقع بقرب فندق الهيلتون (HILTON) والمركز الدولي للأعمال والذي تقدر مساحته الإجمالية بـ 103.000 متر مربع، سيشمل قصر المؤتمرات على قاعة رئيسية للمحاضرات وقاعات للملتقيات ومطاعم.

- برجين مخصصين للمكاتب (1 و2) اللذين سيقعان بقرب المصب الأيمن لواد الحراش والمركز

العملية في وقتها.

مما دفع بهم إلى التوجه في آخر لحظة إلى القيام بواجب المراقبة التقنية لسياراتهم على الرغم من فترة 6 أشهر التي منحت لهم.

كما تجب الإشارة إلى أنه وبمضي شهر جانفي 2008 فإن وكالات المراقبة التقنية للسيارات قد رجعت إلى مستوى استغلالها الطبيعي الذي يمكن كل مواطن من أداء واجبه القانوني في آجال لا تتعدى 60 دقيقة.

تلکم هي أهم المعطيات المتعلقة بعملية إلزامية المراقبة التقنية للسيارات الجارية عبر القطر الوطني.

تقبلوا منا أسمی عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 01 مارس 2008

محمد مغلاوي

وزير النقل

2 - من السيد لزهارى بوزيد

عضو مجلس الأمة

**إلى السيد وزير التهيئة العمرانية
والبيئة والسياحة**

سيادة الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و73 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

ذكرت الصحافة الوطنية أنه شرع في إنجاز مشروع استثماري ضخم يتربع على مساحة 108 هكتارات في المكان الكائن بين نزل الهيلتون وواد الحراش يسمى (المدينة El.medina) وهو مشروع

(CES) بمشاركة وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفازوا فيها ودون أن يتحصلوا على وثيقة أو شهادة تثبت ذلك، وهذا منذ سنة 1998. معالي الوزير،

لقد خص هذا التكوين عدة تخصصات ونخص بالذكر شهادة (CES)، علم أمراض المناطق الاستوائية (Les maladies tropicales)، والأمراض المنتقلة عن طريق الجنس (MST - SIDA)، والذي كان تحت إشراف الأستاذ ضيف من كلية الجزائر العاصمة. وقد سبق لنا وأن اتصلنا منذ 04 سنوات بمصلحة التكوين بوزارة الصحة، والأمر الذي فاجئنا هو أن المسؤول عن تحرير الشهادات هي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وليست وزارة الصحة.

فنحن الآن أمام قضية أطباء هم ضحايا بيروقراطية الإدارة، وسوء التوجيه الذي حرّمهم من الاستفادة بالترقية في مسارهم المهني، وخاصة مع القانون الأساسي الجديد للوظائف العمومي الذي يركز على الشهادات المحصل عليها. وعليه، معالي الوزير المحترم، نرجو منكم النظر في القضية لتمكين هؤلاء الأطباء من الحصول على شهادتهم في أقرب الآجال. تفضلوا بقبول أسامي عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 28 جانفي 2008

محمد أزرار

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي، يشرفني أن أعلمكم أنه بعد التحري، تأكد أن المصالح المختصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لم تتلق أية شكاوى تتعلق بتسليم شهادات النجاح في الدراسات العليا في العلوم الطبية.

ومع ذلك، ورفعنا لكل لبس أو غموض، فإن السيد عميد كلية العلوم الطبية بجامعة الجزائر، بوصفه

الدولي للأعمال، ويشتملان على عمارتين من 20 طابق وعلى نفق يربط البرجين بمختلف المنشآت الأساسية لسيتي سنتر.

سيتشكل سيتي سنتر الجديد من سبعة (7) هياكل ذات علاقة متبادلة:

- قصر المؤتمرات،
- برجين للشقق الفندقية،
- عمارتين من 20 طابق مخصصتين للمكاتب،
- عمارة لمركز أعمال الجزائر (موجود)،
- الفندق الدولي هيلتون الجزائر (موجود).
- تبلغ قيمة الاستثمارات 23.7 مليار دينار، هذا المشروع سيوفر أربعة آلاف (4000) منصب شغل.
- إستفاد صاحب المشروع "قمفشط" من نظام استثنائي للاتفاقية خلال الدورة الـ 19 للجلس الوطني للاستثمارات التي انعقدت بتاريخ 19 أبريل 2005.

الجزائر، في 08 مارس 2008

الشريف رحمانى

وزير التهيئة العمرانية

والبيئة والسياحة

3 - من السيد محمد أزرار

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 143 من الدستور والمادتين 68 - 71 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم السامية سؤالاً كتابياً هذا نصه:

لقد تلقينا عدة شكاوى من طرف أطباء يمارسون مهنتهم في القطاع العمومي وقد تحصلوا في إطار التكوين المتواصل على تحضير شهادة الاختصاص

المسؤول المؤهل لتسليم مثل هذه الشهادات، على استعداد للتكفل، في إطار التنظيم الساري المفعول، بكل طلب في هذا الشأن.
تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 13 مارس 2008
رشيد حراوبية
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 27 ربيع الثاني 1429

الموافق 03 ماي 2008

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587

